

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير  
فرع: علوم التسيير  
تخصص: إدارة مالية



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: علوم التسيير  
رقم: .....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبتين:  
- فريدة نقاز  
- حليلة معيوف  
تحت عنوان

تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة مؤسسة "بريماتك" - المسيلة -

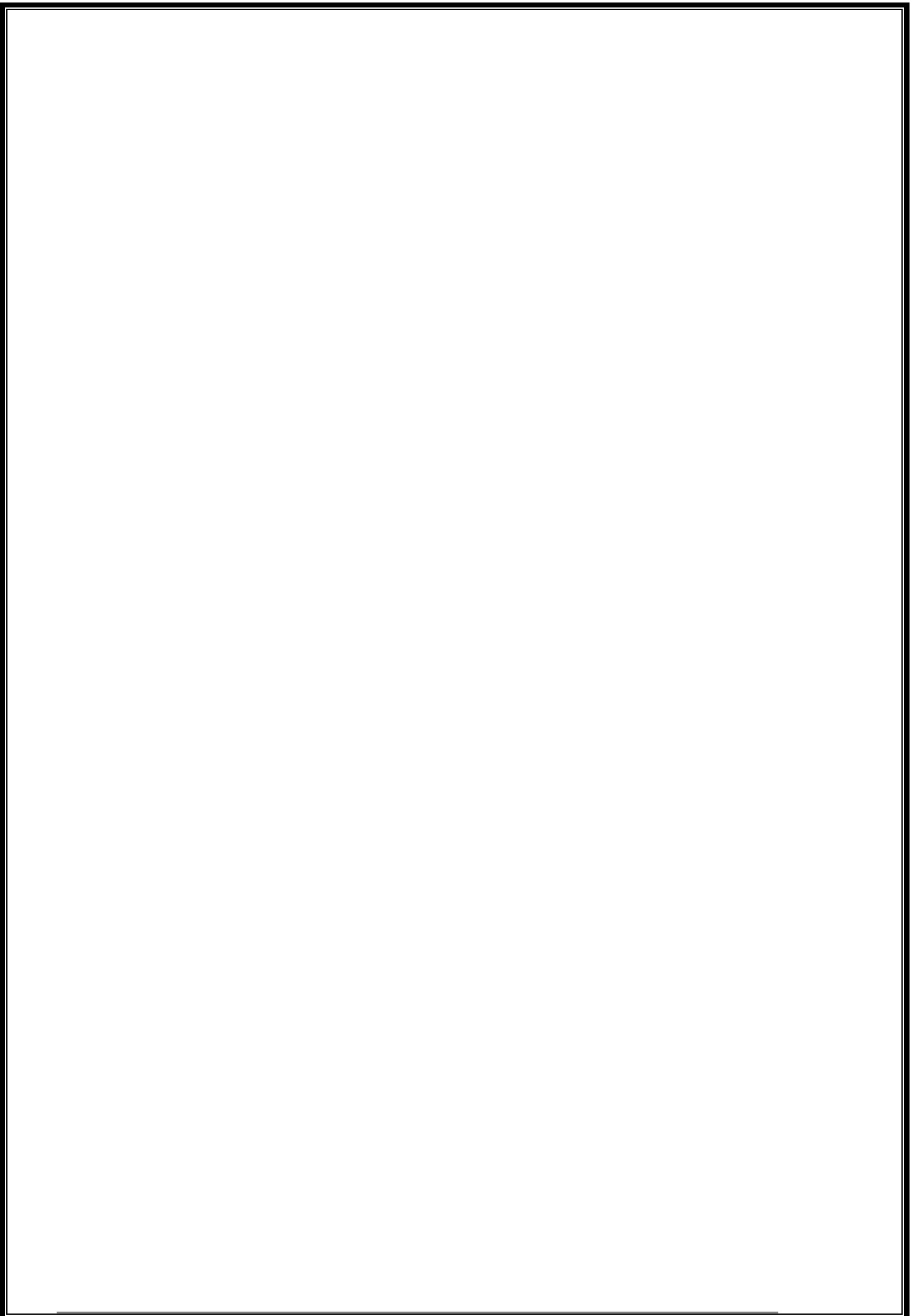
لجنة المناقشة:

رئيسا  
مشرفا و مقررا  
مناقشا

جامعة المسيلة  
جامعة المسيلة  
جامعة المسيلة

عز الدين عبد الرؤوف  
قروش عيسى  
حطي السراج

السنة الجامعية: 2019/2018



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير  
فرع: علوم التسيير  
تخصص: إدارة مالية



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: علوم التسيير  
رقم: .....

## مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبتين:  
- فريدة نقاز  
- حليلة معيوف  
تحت عنوان

### تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### دراسة حالة مؤسسة "بريماتك" - المسيلة -

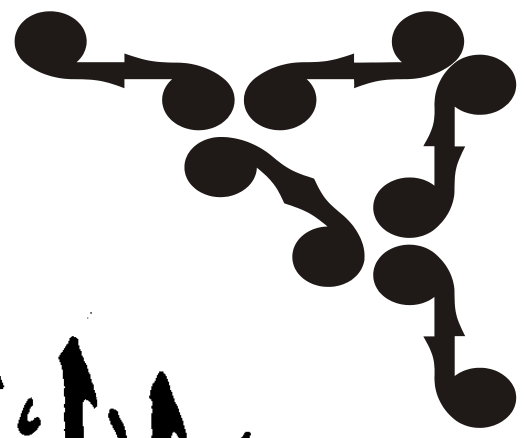
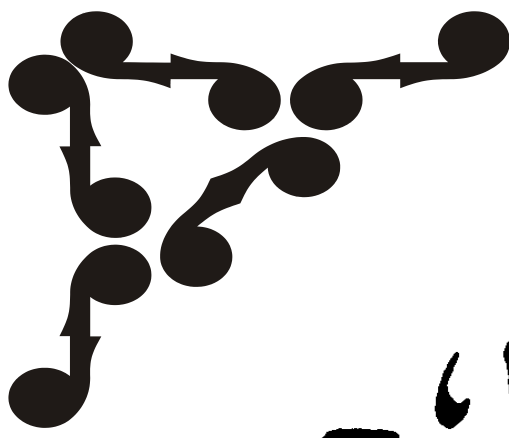
#### لجنة المناقشة:

رئيسا  
مشرفا و مقرا  
مناقشا

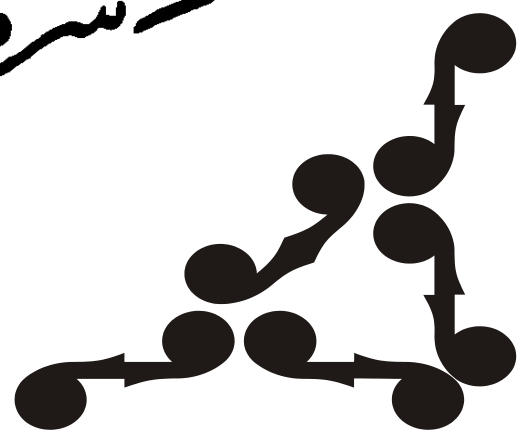
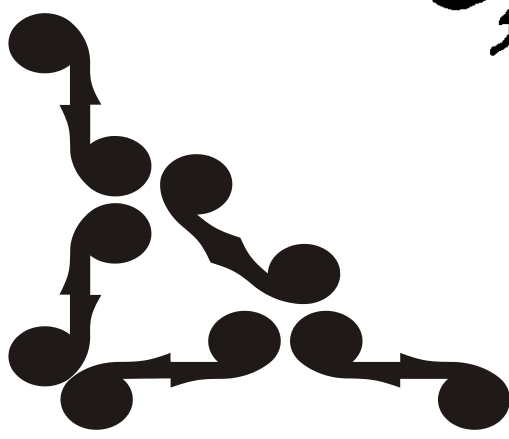
جامعة المسيلة  
جامعة المسيلة  
جامعة المسيلة

عز الدين عبد الرؤوف  
قروش عيسى  
حطي السراج

السنة الجامعية: 2019/2018



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# شكر

الحمد لله نعمده ونستعينه على فضله وعطائه ونسأله أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح.

كلمة شكر وعرقان إلى من أنار لنا طريقنا في إنجاز هذا العمل

كل الشكر والتقدير والعرقان للأستاذ الفاضل

عيسى قروش

الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة والذي لم يتأخر في تقديم النصح والتوجيه والإرشاد، ولم يبخل بأي جهد أو علم.

مع الشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

كما نشكر مسيرو وعمال مؤسسة بريماتك بالمسيلة.

كل الشكر كل أساتذة قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

# الإهداء:

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى رفيق الدرب زوجي العزيز

إلى كل افراد العائلة

إلى كل الأصدقاء والزملاء

معيوف حليلة

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى رفيق الدرب زوجي العزيز

إلى قرّة العين وتوأم روعي وزينة الحياة الدنيا "أيوان-لؤي"

إلى كل افراد العائلة

إلى كل الأصدقاء والزملاء

نقائر فريدة

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	شكر
II	إهداء
IV	فهرس المحتويات
VII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
أ-ج	مقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة</b>	
1	تمهيد.
2	المبحث الأول: ماهية الأداء المالي.
2	المطلب الأول: عموميات حول الأداء.
4	المطلب الثاني: أساسيات حول الأداء المالي.
5	المطلب الثالث: مفهوم، أهمية وأهداف قياس الأداء.
7	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
7	المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي.
10	المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي.
10	المطلب الثالث: مستويات تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
11	المبحث الثالث: استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي.
11	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي.
15	المطلب الثاني: مؤشرات التحليل المالي المستخدمة في تقييم الأداء.
28	المطلب الثالث: محددات استخدام النسب المالية كأداة تحليل للأداء.
30	خلاصة الفصل.
<b>الفصل الثاني: تحليل الأداء المالي مؤسسة بريماتك</b>	
32	تمهيد.
33	المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة بريماتك.
33	المطلب الأول: مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
35	المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن شركة بريماتك وأهدافها
35	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

39	المبحث الثاني: عرض الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة بريماتك
39	المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية للسنوات 2015-2016-2017
41	المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج للسنوات (2015-2016-2017)
43	المطلب الثالث: الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2015-2016-2017)
45	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة بريماتك.
45	المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة بريماتك.
48	المطلب الثاني: حساب وتحليل المالي بواسطة النسب المالية لمؤسسة بريماتك.
57	خلاصة الفصل.
59	خاتمة
62	قائمة المصادر المراجع
66	الملاحق

# فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
16	الميزانية المالية حسب SCF. -الأصول-	01
18	الميزانية المالية حسب SCF. -الخصوم-	02
19	الميزانية المالية المختصرة.	03
33	التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	04
39	الميزانيات المالية للسنوات (2015-2016-2017)-جانب أصول	05
40	الميزانيات المالية للسنوات (2015-2016-2017) جانب خصوم	06
41	جدول حسابات النتائج للسنوات (2015-2016-2017)	07
43	الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2015-2016-2017)	08
43	الميزانية المختصرة للسنوات (2015-2016-2017)	09
45	حساب رأس المال العامل الصافي في السنوات الثلاث من أعلى الميزانية	10
45	حساب رأس المال العامل الصافي لسنوات الثلاث من أسفل الميزانية	11
46	أنواع رأس المال العامل في السنوات الثلاث.	12
47	حساب الاحتياج رأس المال العامل للسنوات الثلاث(2015-2016-2017)	13
47	الحزينة الصافية (TN) للسنوات 2015-2016-2017	14
48	حساب نسبة التداول للسنوات الثلاث.	15
49	حساب السيولة السريعة للسنوات 2015-2016-2017	16
49	حساب نسبة السيولة الحالية للسنوات الثلاث	17
50	حساب نسبة التمويل الدائم للسنوات الثلاث	18
51	حساب نسبة التمويل الخاص للسنوات الثلاث	19
51	حساب نسب الاستقلالية المالية للسنوات الثلاث.	20
52	حساب نسبة التمويل الخاص بالسنوات الثلاث	21
52	حساب معدل دوران الأصول للمؤسسة للسنوات الثلاث.	22
53	حساب معدل دوران الأصول للمؤسسة للسنوات الثلاث	23
53	حساب معدل دوران الأصول المتداولة للسنوات الثلاثة	24
54	حساب المر دودية الاقتصادية للسنوات الثلاث	25
55	حساب المر دية المالية للسنوات الثلاث	26
55	حساب العائد على المبيعات للسنوات الثلاث	27
56	حساب معدل العائد على حقوق الملكية للسنوات الثلاث	28
56	حساب معدل العائد على الاستثمار للسنوات الثلاث	29

# فهرس الأشكال

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
3	مثلث الاداء	01
21	الحالات الممكنة للخزينة الصافية	02
22	تصنيف النسب المالية	03
36	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	04

مقدمة

## تمهيد:

فرضت الحياة المعاصرة على الوحدات الاقتصادية المختلفة تحديات كبيرة ترتبط ببقاء هذه الوحدات واستمرارها وبالتالي نموها وازدهارها، كما أن تزايد ظروف الالاتأكد فرض عليها التفكير الجدي لإيجاد السبل الكفيلة لتقييم أدائها والوقوف على عوامل القوة والضعف فيه، وقد كان التحليل المالي أحد هذه السبل، كونه يساهم بصورة كبيرة في تحديد نقاط القوة والضعف بالمقارنة مع أداء المنافسين، وبالتالي العمل على تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف من خلال عمليات تقييم الأداء المالي، الذي يعد الخطوة المكتملة لعملية التحليل المالي.

وقد تعاضمت أهمية التحليل المالي وتعددت أدواته ومؤشراهبالنظر لزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات من جهة، ومن جهة ثانية ما يطلبه مختلف الأطراف ذات المصلحة من مؤشرات تعكس حقيقة نشاط المؤسسة وقدرتها على تحقيق أهدافها والتزاماتها اتجاههم.

يعد التحليل المالي وتقييم الأداء عمليتان مستمرتان ومتكاملتان في المؤسسة، فالتحليل يفقد قيمته إذا لم تكن مخرجاته دليلا وسندا لتعزيز عملية تقييم الأداء المالي، وهو بذلك لا يقتصر على قراءة الأرقام التي تظهرها القوائم المالية فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى البحث على الدلالات والمعاني لتلك الأرقام وكيف يمكن أن تساعد في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للمؤسسة.

لا يقتصر التحليل المالي كما تقييم الأداء على المؤسسات الكبيرة فقط، بل يمتد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي بدورها مطالبة ببناء نظام لتقييم أدائها المالي، تقدم مخرجاته لمتخذي القرارات المستوى الأدائي الذي بلغته المؤسسة، كما يقدم للإدارة والمسيرين صورة واضحة على الأهداف والنتائج التي حققتها خلال السنة المالية، ومن ثم يمكنهم تصحيح أوضاعها من خلال تدعيم نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف بما يعزز من قدرتها على الاستمرارية والبقاء والتطور.

## أولاً: إشكالية الدراسة:

بالنظر إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانطلاقاً مما يقدمه التحليل المالي من أدوات ومؤشرات تساهم في تقييم أداء المؤسسات بصفة عامة، تبرز إشكالية البحث الرئيسية التي تتناول إمكانية تطبيق هذه المؤشرات والأساليب العلمية لتقييم وتحليل طبيعة الأداء المالي في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى هذا الأساس تم صياغتها على النحو التالي:

## - ما هو دور مساهمة استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة بريماتك؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية، وبغرض التوسع في جوانب الموضوع تم تدعيم الإشكالية الرئيسية السابقة بمجموعة إضافية من الأسئلة الفرعية منها:

1- ما المقصود بالتحليل المالي وما هي أهم أدواته؟

2- ما المقصود بالأداء المالي وما هي أهم مؤشرات تقييمه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

3- كيف يمكن استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة بريماتك؟

4- كيف يمكن الحكم على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة من خلال النسب المالية؟

## ثانياً: فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية الملحقة بها، تم صياغة مجموعة من الفرضيات، والتي سيتم اختبارها وتأكيد صحتها من عدمه من خلال محاور هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي.

الفرضية العامة: يقدم التحليل المالي إطاراً علمياً وعملياً لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يتيح من مؤشرات ونسب حول مختلف جوانب نشاط المؤسسة.

الفرضية الرئيسية الأولى: يتمثل الأداء المالي قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية، كما يمكن تقييمه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استغلال مخرجات التحليل المالي والتي تشمل خصوصاً التوازن المالي نسب السيولة، النشاط، الاستقلالية والمردودية.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا تحقق المؤسسة محل الدراسة مستويات مقبولة من الأداء المالي من منظور مؤشرات التوازن المالي.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا تحقق المؤسسة محل الدراسة مستويات مقبولة من الأداء المالي استناداً إلى مختلف النسب المالية.

ثالثاً: أهداف البحث: يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

- 1- معرفة أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 2- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات الإدارية للمؤسسة.
- 3- التعرف على أهم مؤشرات التحليل المالي المستخدمة في تقييم الأداء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 4- تقييم الأداء المالي لمؤسسة بريماتك المسيلة.

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع تحديداً إلى جملة من المبررات، منها ما هو مرتبط بالجانب العلمي ومنها ما يرجع إلى أسباب ذاتية.

1- أسباب الموضوعية:

- أهمية الموضوع الذي استقطب العديد من الباحثين والدارسين.
- أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات عموماً والصغيرة والمتوسطة منها على وجه الخصوص.

2- أسباب ذاتية:

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.
- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.

خامساً: منهج الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة واختبار فرضياتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والذي تبرز أهميته في وصف الأداء المالي وأهميته وأدوات ومؤشرات التحليل المالي في تقييمه، بالإضافة إلى تحليل مختلف النتائج المتوصل إليها في البحث سواء تعلق الأمر بجانبه النظري أو التطبيقي.

سادساً: حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- 1- الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة في المؤسسة ش.ذ.م.م بريماتك المسيلة.
- 2- الحدود الزمنية: امتدت الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية الجارية (2018-2019)، أما على مستوى المؤسسة فقد تم استغلال المعطيات المالية لثلاثة سنوات متتالية من النشاط (2015-2016-2017).

## 1- الدراسة الأولى: "بومعزة حليلة، مذكرة بعنوان " التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المؤسسة العمومية الاقتصادية"،

دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري، عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير.

حيث تتمحور إشكالية البحث حول دور التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن المؤسسة العمومية أكثر المؤسسات خبرة وذلك لمرورها بالعديد من الإصلاحات سعياً وراء الأداء الفعال الكفء، باعتبارها مورداً أساسياً لاقتصاد البلاد، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل وأن التحليل المالي أداة يستطيع من خلالها المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لاتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضعية المالية وبالتالي الأداء.

## 2- الدراسة الثانية: سعادة سميحة مذكرة بعنوان: "تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول

التدفقات الخزينة" دراسة حالة، مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير- بورقلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة بجامعة ورقلة قاصدي مرباح، حيث تتمحور إشكالية الدراسة تقييم الأداء المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول التدفقات الخزينة حيث توصلت إلى أن مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير سجلت نتائج إيجابية خلال الفترة المدروسة، هذا ما جعل المؤسسة متوازنة مالياً في المدى المتوسط بإضافة إلى تحقيق المؤسسة خزينة موجبة ناتجة عن دورة الاستغلال حيث غطى الفائض على مستوى هذه الأخيرة العجز على مستوى خزينة الاستثمار وبالتالي تحقيق خزينة موجبة ومتوازنة تنعكس بالإيجاب على الأداء المالي للمؤسسة، كذلك يجعلها تتمتع بالاستقلالية المالية التي تحميها من خطر الإفلاس.

## ثامناً: هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات المطروحة ولاختيار الفرضيات ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي حيث تناولنا في الفصل الذي جاء تحت عنوان الإطار النظري لتحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مفهومه وخصائصه وأهداف تقييم الأداء وأهميته وأهداف قياس الأداء، بالإضافة إلى مداخل تقييم الأداء المالي كذلك أهمية الأداء المالي كما تطرقنا إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وخطواته ومستويات الأداء المالي كما تناولنا تعريف التحليل المالي وأهدافه وأهميته والأطراف المستفيدة من التحليل المالي، معايير التحليل المالي بالإضافة إلى مؤشرات التحليل المالي المستخدمة في تقييم الأداء.

أما فيما يخص الفصل الثاني والذي جاء لدراسة حالة مؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات مسؤولية محدودة تابعة للقطاع الخاص (مؤسسة بريماتك) حيث قمنا بإعطاء لمحة تاريخية عن شركة بريماتك وعن أهدافها وهيكلها التنظيمي وتوضيح مهام الدوائر والمصالح المكونة لهذه الهياكل حيث قمنا باستخراج الميزانية للمؤسسة بالاعتماد عن بعض الوثائق المالية للمؤسسة وكذلك جدول حسابات النتائج إضافة إلى الميزانية المختصرة للسنوات (2015-2016-2017)، محل الدراسة لكل من الأصول والخصوم، كما قمنا بتحليل مؤشرات التوازن المالي إضافة إلى التحليل المالي بواسطة النسب المالية ومحددات استخدام النسب المالية كأداة تحليل للأداء.

## الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل الأداء المالي

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

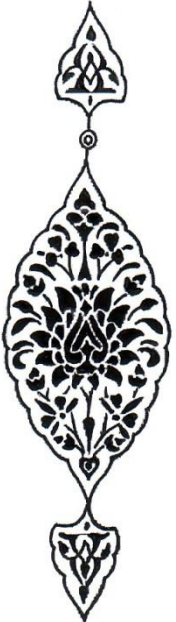
تمهيد.

المبحث الأول: عموميات حول الأداء وتقييمه.

المبحث الثاني: مداخل تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: استخدام مؤشرات التحليل المالي لتقييم الأداء.

خلاصة الفصل.



لا يوجد هناك اتفاق كلي حول دور المحلل المالي، إلا أن الآراء تجمع على أن هناك وظائف مالية أساسية في المؤسسة تشكل المهمة الرئيسية للمحلل المالي وهي التنظيم والتخطيط والرقابة. وتتدخل عوامل كثيرة في تحديد ذلك الدور داخل المؤسسة ومن أهم تلك العوامل المحددة-حجم المؤسسة، فإذا كانت المؤسسات الصغيرة تسند مهمة التحليل المالي إلى مدير المؤسسة، فبها يصبح المدير هو المتكفل وحده بكل مهام التسيير.

ويتجسد أداء المؤسسة في عناصر كثيرة أهمها: رفع رقم الأعمال، رفع الحصة السوقية، وزيادة الأرباح، تحقيق أهدافها وذلك إلا عن طريق تقييم الأداء المالي.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعرف على:

المبحث الأول: عموميات حول الأداء وتقييمه.

المبحث الثاني: مداخل تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: استخدام مؤشرات التحليل المالي لتقييم الأداء.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة عناصر أساسية هي: مفهوم الأداء وخصائصه ثم أهمية وأهداف تقييم الأداء وفي الأخير يتم التعرف على مفهوم وأهمية، وأهداف قياس الأداء.

#### المطلب الأول: عموميات حول الأداء.

يعد الأداء من بين المصطلحات التي لم تلقى تعريفاً وحيداً وشاملاً، بل هناك من يستخدم مصطلحات عديدة كالكفاءة، والفاعلية، والإنتاجية، لتعتبر كمفردات له، وإعطاء تعريفاً وحيداً والاقتصار عليه يعد غير كافي للوصول إلى مفهوم الأداء، بل يجب عرض العديد من التعاريف للوصول إلى المفهوم الذي يناسب هذه الدراسة.

#### أولاً- مفهوم الأداء:

**تعريف 01:** إن الأداء لغة يقابل الكلمة اللاتينية Performare التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما والتي اشتقت منها الكلمة الإنجليزية Performance التي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه.<sup>1</sup>

**تعريف 02 :** يعرف A. Kherakhem الأداء على أنه: "انعكاس عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة".<sup>2</sup>

**تعريف 03 :** كما يرى Eccles أن الأداء هو: "انعكاس لقدرة منظمة الأعمال وقابليتها على تحقيق أهدافها".<sup>3</sup>

**تعريف 04:** أما تعريف Daft للأداء ينظر إليه بأنه يمثل: " قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وفق المعايير المحددة، وفي ضوء تفاعلها مع البيئة نتيجة استخدام الموارد المتاحة فيها بسلوك كفاء وفعال".<sup>4</sup>

**تعريف 05 :** كما يعرف David بأنه: "نتائج الأنشطة التي يتوقع أن تقابل الأهداف الموضوعه".<sup>5</sup>

**تعريف 06 :** بينما يرى Bartoli بأنه: "يمكن تعريف أداء المؤسسة من خلال العلاقة بين عناصر: نتائج-موارد-أهداف، الأبعاد: الكفاءة، الفعالية، والموازنة".<sup>6</sup>

<sup>1</sup>- عيسى سهام و عيسى يونس، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص إدارة أعمال المؤسسة، علوم تسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2016/2017، ص3.

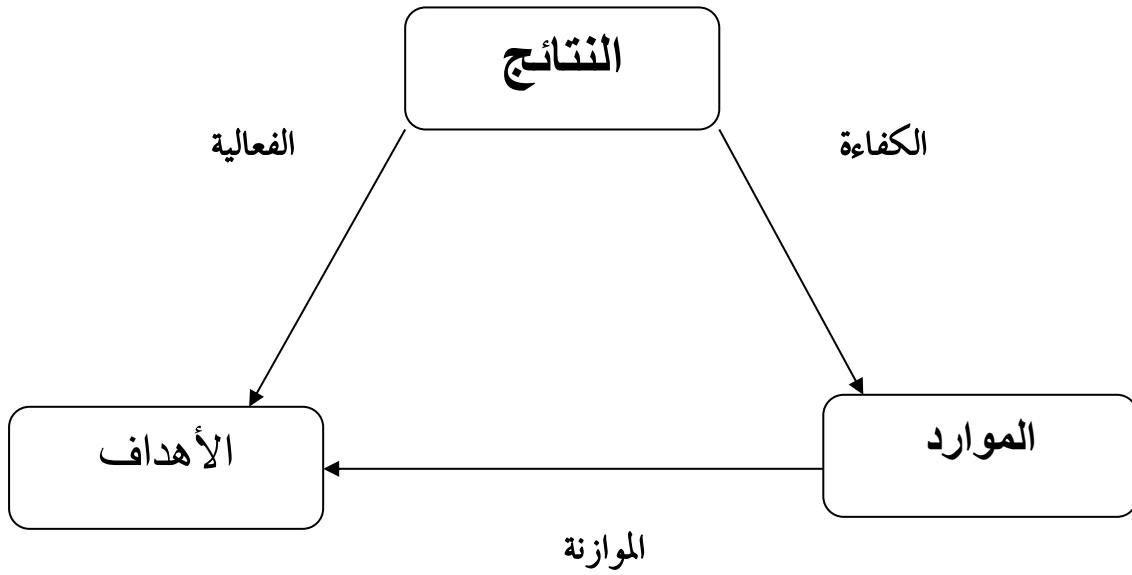
<sup>2</sup>-مصطفى يوسف، إدارة الأداء، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص16.

<sup>3</sup>-المرجع نفسه، ص18.

<sup>4</sup>-قراش محمد، دراسة العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة باستخدام معطيات بائل (2011-2014)، جامعة لونيبي، البليدة2، الجزائر، ص354.

<sup>5</sup>-قروش عيسى، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة عينية من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، 2016-2017، ص137.

<sup>6</sup>-ناصر دادي عدون وعبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص13.



المصدر: ناصر دادوي عدون وعبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص13.

مما سبق يمكن تعريف الأداء بأنه: يمثل ترجمة لقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة في إطار من الموازنة بين إمكانياتها المادية والبشرية والتنظيمية من جهة ومتغيرات بيئتها الداخلية والخارجية من جهة أخرى. ومن المفاهيم المرتبطة بالأداء ما يلي:<sup>1</sup>

#### 1-الكفاءة:

وتمثل العلاقة بين الموارد والمخرجات المحققة وتقاس باحتساب نسبة المخرجات إلى المدخلات، والتي تؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمة، وتتجسد في مقدار المدخلات المتمثلة بالموارد والأموال والعاملين اللازمة لتحقيق مستوى معين من المخرجات أو هدف معين، وتعبير آخر فإن الكفاءة هي تحقيق أعلى منفعة مقابل التكاليف، وبموجبها تكون المنظمة كفنة حينما تحصل على أعلى ما يمكن من الهدف وتصاغ معادلة الكفاءة بشكل رياضي كما يلي:<sup>2</sup>

$$\frac{\text{قيمة المخرجات}}{\text{قيمة المدخلات}} = \text{الكفاءة}$$

2-الفاعلية:وهي قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها المخططة، وتقاس في قدرتها إلى بلوغ مقارنة مع ما ترغب في تحقيقه. بموجب الخطة الموضوعية، وبذلك فإن الفاعلية تتحدث عن كمية المخرجات النهائية دون النظر إلى كمية الموارد المستخدمة في تحقيقها.<sup>3</sup>

#### تعريف شامل:

هو مختلف الطرق والعمليات تقوم بها المؤسسة بغية الوصول إلى تحقيق كل أهدافها المسطرة عن طريق خفض التكاليف إلى أدنى مستوياتها والاستغلال الأمثل لمواردها. وكذا الحفاظ على مصالح مختلف الأطراف التي لها علاقة بها.

<sup>1</sup>-مجيد الكرجي، مؤشرات الأداء الرئيسية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص31.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>3</sup>مجيد الكرجي ، مرجع سابق، ص31.

ثانيا: خصائص مفهوم الأداء:

### 1-الأداء مفهوم واسع:

حيث أن مفاهيم الأداء تتعدد بتعدد الجماعات أو الأفراد الذين يستخدمونها فبالنسبة للمدير قد يعني المردودية والقدرة على المنافسة، وبالنسبة للعامل فقد يعني الأجر المناسب او مناخ العمل الملائم، أما بالنسبة للزبون فقد يعبر عن نوعية الخدمات والمنتجات التي تقدمها المؤسسة، فالأداء بذلك مسألة إدراكية يختلف من فرد لآخر.

### 2-الأداء مفهوم متطور:

ذلك أن مكوناته تتطور وتتغير عبر الزمن، فالعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الأداء عادة ما تتصف بالتغيير المستمر، فتلك التي تتحكم في نجاح المؤسسة في مرحلة دخول السوق تختلف عن تلك التي تحكمها في مرحلة النمو أو النضج، كما أن العوامل الاجتماعية، الفنية، المالية والتنظيمية التي تكون فعالة في موقف ما، قد لا تكون كذلك في مواقف أخرى.

### 3-الأداء مفهوم غني بالتناقضات:

حيث تتحكم فيه مجموعة من العوامل، منها ما يكمل بعضها البعض ومنها ما يكون متناقضا في بعض الأحيان، ويظهر هذا التناقض مثلا عندما يسعى القادة الإداريون إلى تحقيق هدف خفض تكاليف الإنتاج، والسعي في نفس الوقت إلى تحقيق هدف تحسين النوعية في الخدمات والسلع أو السعي لخفض تكاليف وأعباء العاملين، والحفاظ في نفس الوقت على الروح المعنوية العالية لهم.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أساسيات حول الأداء المالي.

أولا- مفهوم تقييم الأداء: يمكن تعريف تقييم الأداء إلى ما يلي:

**تعريف 01:** "يعتبر تقييم الأداء جزء من سلسلة العمل الإداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة سواء على مستوى مراكز الربحية أو الوحدة الاقتصادية، وذلك للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة سابقا".<sup>2</sup>

**تعريف 02:** كما يعرف بأنه "الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات".<sup>3</sup>

**تعريف 03:** التقييم هو النشاط الذي يهدف لقياس أو الحكم على قيمة المساهمة النسبية للعامل في المؤسسة".<sup>4</sup>

**تعريف 04:** "ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرار، والغرض منها هو فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين كما في استخدام أسلوب التحليل المالي والمراجعة الداخلية".<sup>5</sup>

<sup>1</sup>-قروش عيسى، مرجع سابق، ص ص 138-139.

<sup>2</sup>-اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، العلمة، سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 24.

<sup>3</sup>مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج، ط1، الأردن، 2014، ص 31.

<sup>4</sup>-Benoit Ndizambo, L'évaluation performance : Aspects conceptuels : Séminairesur, L'évaluation de la performance le développement de secteur public ; Banjul (Gambie) 26-30 Mai 2003, P02.

<sup>5</sup>-توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد... لعام جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004، ص 03.

### تعريف شامل:

هو عملية قياس لمختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة عن طريق مؤشرات تعبر عن الأداء الفعلي وتقارن بما هو مقدر حيث يسمح للمؤسسة اتخاذ الإجراءات الصحيحة للانحرافات المسجلة.

### 1ثانيا: أهداف تقييم الأداء.

تعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة أو مكتب دراسات خاص أو البنكي الذي يجري دراسة مسبقة قبل إقراض زبونه المال، حتى يتأكد من قدرته على سداد الديون، فكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموماً فيما يلي:<sup>1</sup>

- 1-تسمح عملية تقييم الأداء باختيار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة.
  - 2-اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة.
  - 3-يساعد نظام تقييم الأداء السليم الذي يتميز بالشمولية والاستمرارية والمرونة أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلاً. وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف.
- المطلب الثالث: مفهوم، أهمية، وأهداف قياس الأداء.

### أولاً- مفهوم قياس الأداء:

يعرف قياس الأداء (Performance Measurement)، فيرى كل GluekJauchi أن المقصود به هو "تلك المرحلة الأساسية من مراحل عمليات الإدارة، والتي يحاول فيها المديرون أن يفترضوا بأن الخيار الاستراتيجي ينفذ بصورة صحيحة، وأنه يلي أهداف المؤسسة<sup>2</sup>، كما يعرف بأنه: "عملية مرشدة للنشاطات، لتقدير ما إذا كانت الوحدات المستقلة قد وصلت على مواردها وانتفعت بها في سبيل تحقيق أهدافها، والقصد من هذه العملية هو التوصل إلى الحكم على درجة الكفاءة وفعالية المؤسسة ككل ولكافة جوانب النشاط والعلاقات المختلفة، وأن عملية القياس بهذا يجب أن تكون شاملة لكل جزئيات وأقسام النشاط في المؤسسة، فيتم قياس كل مركز على حدى، ثم تجمع النتائج ليتم قياس كل المراكز لتصل إلى القياس الشامل للمؤسسة ككل، حيث أن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة رغم اختلافها تتميز بالترابط والتكامل مما يجعل كفاءة المركز الواحد تؤثر على المراكز الأخرى"<sup>3</sup>.

ويقصد بقياس الأداء كذلك: "عملية تقرير نتائج أعمال المؤسسة، بغرض تحديد درجة فاعلية وكفاءة عملياتها". وهو كذلك يعني المراقبة المستمرة لإنجازات برامج المؤسسة وتوثيقها نحو أهداف موضوعة مسبقاً"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>-اليمين سعادة، مرجع سابق، ص25.

<sup>2</sup>-عيسى قروش، مرجع سابق، ص155-156.

<sup>3</sup>-عيسى قروش، المرجع السابق، ص155-156.

<sup>4</sup>-المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يعتبر قياس الأداء من العمليات المهمة سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المؤسسة ككل، ويمكن إبراز ذلك فيما يلي:<sup>1</sup>

1- يساعد قياس الأداء في تحديد ما إذا كانت المؤسسة تحقق احتياجات العميل أم لا، وما إذا كانت أصلا على إطلاع كاف بنوعية المنتجات والخدمات التي يحتاجها العميل.

2- تركز عملية القياس الاهتمام على ما يجب إنجازه ويحث المؤسسات على توفير الوقت والموارد والطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف، كما أن القياس يوفر التغذية العكسية حول مجريات سير التقدم نحو الهدف، وإذا ما كانت النتائج تختلف عن الأهداف، وبالتالي يكون بمقدور المؤسسات أن تعمل على تحليل الفجوات الموجودة في الأداء وإجراء التعديلات.

3- يساعد قياس الأداء المؤسسة في فهم العمليات التي تقوم بها، فهو يؤكد ما تعرفه المؤسسة ويوضح مالا تعرفه.

4- التأكد من أن القرارات التي يتم اتخاذها تكون على أساس الحقائق وليس على العواطف والآراء الشخصية وبدون تخمين أو تحيز.

5- لا يمكن أن يكون هناك تحسين بدون قياس، فإذا كانت المؤسسة لا تعلم أين هي الآن من حيث واقع عملياتها، لا يمكن أن تعرف ما هو مستقبلها، وبالتالي لا يمكن الوصول إلى حيث تريد.

6- يساعد في تحديد أي النشاطات أو القطاعات تحتاج إلى إجراء التحسين في المؤسسة.

7- يساهم قياس الأداء في التأكد من التحسينات التي تم التخطيط لها مسبقا قد حدثت بالفعل.

8- يساعد قياس الأداء في تحديد المشكلات التي تظهر نتيجة التحيز الشخصي، والاعتماد على العاطفة فلو تم القيام بالأعمال لفترات طويلة بدون القيام بقياس الأداء لها على افتراض أنها تتم بشكل جيد، فرما تكون النتائج صحيحة أو غير صحيحة، من هنا فإن قياس الأداء سيعطي إجابة دقيقة حول ما إذا كان يتم تنفيذ أعمال المؤسسة بطريقة صحيحة أم لا.

### ثالثا- أهداف قياس الأداء.

إذا لم تستطيع المؤسسة قياس نشاطها لا يمكن الرقابة عليه، وإذا لم تستطيع رقابته لا يمكن إدارته، بدون القياس لا يمكن

صناعة قرارات سليمة، وعلى هذا تحتاج المؤسسات إلى قياس الأداء للأسباب التالية:<sup>2</sup>

**الرقابة:** يساعد قياس الأداء في تقليل الانحرافات التي تحدث أثناء العمل.

**التقييم الذاتي:** يستخدم القياس لتقييم أداء العمليات وتحديد التحسينات المطلوب تنفيذها.

**تقييم الإدارة:** بدون القياس لا توجد طريقة للتأكد من أن المؤسسة تحقق القيمة المضافة لأهدافها أو أن المؤسسة تعمل بكفاءة وفعالية.

**التحسين المستمر:** يستخدم القياس لتحديد مصادر العيوب، واتجاهات العمليات، ومنع الأخطاء وتحديد كفاءة وفعالية العمليات، وفرص التحسين.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه ، ص ص 156-157.

<sup>2</sup> عيسى قروش، المرجع السابق، ص ص 156-157.

## الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

### المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بعد تناول الأداء في المبحث الأول وإيضاح معناه وخصائصه وكيفية قياس وتقييم الأداء يتم دراسة في هذا المبحث تقييم الأداء المالي والذي من الوظائف الأساسية التي تركز عليها الإدارة قصد الاحتفاظ بمركزها المالي من خلال استخدامها بشكل عقلاني لمواردها المالية لتتمكن من تحقيق أهدافها المالية المختلفة، كما له دور في تحديد نقاط القوة والضعف حتى يتسنى لها تصحيح الانحرافات وتجنب الخسائر واستغلال الفرص، وهذا من خلال وضع سياسات رشيدة لإدارة أصولها وخصومها وذلك بما يرفع من معدلات نموها الاقتصادي، وسنتناول في هذا المبحث ثلاث عناصر أساسية هي:

- ماهية تقييم الأداء المالي.

- أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي.

- خطوات ومستويات تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

### المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي.

قبل التطرق إلى تعريف تقييم الأداء المالي سوف نتطرق إلى تعريف الأداء المالي وأهميته.

#### أولاً- تعريف الأداء المالي.

**تعريف 01 :** يعرف الأداء المالي " بمدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة".<sup>1</sup>

**تعريف 02:** كما يعني أيضا "تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجاهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، الجداول المحققة، ولكن لا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الطرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يمر بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح".<sup>2</sup>

**تعريف 03:** كما يقصد بمفهوم الأداء المالي " تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدني التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى مدى متوسط، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستمرار في مستوى الأداء".<sup>3</sup>

**تعريف 04:** ويعني كذلك "تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية متحدة، ومدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة".

**تعريف 05 :** كذلك عرفه E. Scosip على أنه: "الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة والمتمثلة في تكاليف مختلفة الأنشطة".<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، جامعة الوادي، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 06/05، ماي 2013، ص7.

<sup>2</sup>- عيسى سهام، عيسى يونس، مرجع سابق، ص ص 20-21.

<sup>3</sup>- إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص60.

<sup>4</sup>- عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العامل التمييزي AFD، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة ورقلة وغرداية، العدد 2، 2014، ص 24.

## الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

**تعريف 06 :** وكذلك الأداء المالي هو: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية".<sup>1</sup>

**تعريف شامل:** يمكن تعريف الأداء المالي من خلال العوامل التالية:

- 1- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسير على مردودية الأموال الخاصة.
- 2-العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
- 3-مدى المساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية من خلال تحقيق الفوائض المالية كذلك يرى ميلتون فرديمان أن الأداء المالي يتوقف على الاستغلال الأمثل للموارد، وتحقيق أقصى عائد ممكن.<sup>2</sup>

### ثانيا-أهمية الأداء المالي

بشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:<sup>3</sup>

- 1-تقييم ربحية الشركة.
  - 2-تقييم سيولة الشركة.
  - 3-تقييم تطور نشاط الشركة.
  - 4-تقييم مديونية الشركة.
  - 5-تقييم تطور توزيعات الشركة.
  - 6-تقييم حجم الشركة.
- لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للمؤسسة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث إن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهم، والغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادر المال واستثمارها، والغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي، والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة الشركة في توزيعات الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات.

### ثالثا-تعريف تقييم الأداء المالي.

يمكن إعطاء عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي منها:

**تعريف 01 :** تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو "تقديم حكما ذو قيمة على إدارة الطبيعية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة"<sup>4</sup>.

**تعريف 02:** ومعنى آخر يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة " قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة ملفا تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة" وذلك للأسباب التالية:

<sup>1</sup>-المرجع نفسه، ص25.

<sup>2</sup>-المرجع نفسه، ص25.

<sup>3</sup> محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات ط01، دار حامد، عمان، الأردن، 2009، ص ص 47-48.

<sup>4</sup>-دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد الرابع، الجزائر، 2006، ص42.

## الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1-تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.

2-تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.<sup>1</sup>

**تعريف 03:** يرى بأن تقييم الأداء المالي هو "عملية مرشدة للنشاطات لتقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية أو المؤسسات نفسها تحصل على مواردها وتنتفع منها بكفاءة وفعالية في سبيل تحقيق أهدافها، ويركز هذا المفهوم على الكفاءة والفعالية كمعيار للقياس وربطهما بطبيعة هدف عملية التقييم لوصفها مرشدا للنشاط في المؤسسة".<sup>2</sup>

**تعريف 04:** وينظر إلى مفهوم تقييم الأداء المالي على أنه " مفهومًا ضيقًا بحيث أنه يركز على استخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة".<sup>3</sup>

**تعريف شامل:** مما سبق يمكن تعريف الأداء المالي على أنه: "تحليل وقياس للنتائج المتوصل إليها، أو المنتظر تحقيقها وهذا استناد إلى معايير معلومة خلال فترة زمنية محدودة، من أجل تشخيص أسباب الانحرافات والاختلالات لاتخاذ القرارات اللازمة بما يخدم جميع الأطراف".

وعليه يمكن الحكم على عملية تقييم الأداء المالي على أنها حلقة من الحلقات المتسلسلة والمتداخلة من عملية التسيير للشركات، وكذلك اعتبارها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرار، كما اعتبرها بعض الباحثين على أنها جزء لا يتجزأ من العملية الرقابية.

رابعاً-خطوات تقييم الأداء المالي.

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:

1- تحديد الهدف من عملية التحليل والحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الميزانيات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

2-اختيار الأدوات المناسبة و احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي، والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

3-دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

4-وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها في شكل تقرير.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>-السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، الرياض، 2000، ص38.

<sup>2</sup>-السعيد فرحات جمعة، المرجع السابق، ص38.

<sup>3</sup>-أوراغ وناسة، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيان، القنطرة، بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص16.

<sup>4</sup>-محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص 51-52.

## الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي.

أولاً- أهمية تقييم الأداء المالي: نذكر ما يلي:<sup>1</sup>

1- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته والعمل على تحسينه.

2- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة.

3- المساهمة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.

4- المساعدة في فهم البيانات المالية.

ثانياً- أهداف تقييم الأداء المالي: تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة، أو شخص خارج

المؤسسة، ولكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموماً فيما يلي:

1- الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة، مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.

2- اتخاذ القرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.

3- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة، تحقق أكبر عائد بتكاليف أقل.

4- تبيان أهم نقاط القوة والضعف للمؤسسة، والتي تساعد المقيم على تقييم المؤسسة.

5- تنشيط أجهزة الرقابة على أداء عملها عن طريق المعلومات التي تقدمها عملية تقييم الأداء وإنجازها لأهدافها المرسومة كما هو

مطلوب.<sup>2</sup>

المطلب الثالث: مستويات تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

مستويات تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

يقوم المحلل المالي بإجراء عملية التقييم المالي في ظل مستويات ثلاث رئيسية يمكننا أن نوجزها بما يلي:<sup>3</sup>

1- على مستوى المشروع: حيث يقوم المحلل بجمع كل المعلومات اللازمة والمتعلقة بالمشروع نفسه فقط فيدرس ربحيته وسيولته

وهيكل التمويل فيه بالإضافة إلى كفاءته ونشاطه، ويتم إنجاز ذلك بأشكال مختلفة فيما أن يقوم بإجراء التحليل المقارن بين سنوات

عدة أو أن تستخرج مجموعة من النسب المالية والمؤشرات التي تفي بغرض التحليل ويعتبر هذا التحليل قاصراً لأنه يفضل المشروع

عن محيطه والعوامل المؤثرة فيه، وبالتالي تختفي إيجابيات إجراء المقارنات والتعرف على نقاط القوة والضعف في المشروع.

2- على مستوى القطاع: وهو تقييم الذي يقوم المحلل بإجرائه على المشروع آخذاً بالاعتبار القطاع الذي ينتمي إليه، فيتم تحليل

القوائم المالية للمشروع ومقارنتها بقوائم مالية لمشروع أخرى في نفس القطاع تماثله في الحجم وفي النشاط، أو أن يتم مقارنة نتائج

تحليل القوائم المالية للمشروع بالمعيار الصناعي الخاص بالقطاع وبالتالي الحكم على أداء المشروع والتعرف على نقاط ضعفه وقوته،

وقد ظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بظهور العديد من الشركات المتنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بينها لاستثمار أموالهم

في أسهمها.

<sup>1</sup> -عائشة بلغالي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تيموشنت (2013-2014-2015)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس

المهني، التخصص محاسبة ومالية، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص3.

<sup>2</sup> -سميحة سعادة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة، دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير بورقلة، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة ماستر، قسم علوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية ومؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص6.

<sup>3</sup> -مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن، 2011، ص75-76.

## الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

3-المستوى العام: وهو التقييم الأشمل والذي يقوم بدراسة المشروع وظروفه الاقتصادية بل وظروف القطاع الذي ينتمي إليه كما الظروف الاقتصادية العامة في البلد الذي يعمل فيه المشروع وظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بعد دخول الشركات المتعددة الجنسيات للعمل في مختلف الدول وتجرد حركة التجارة العالمية وما ينتج عن ذلك من تأثير الدول عامة بالمنافسة الخارجية وبعض السياسات الدولية.

### المبحث الثالث: استخدام أدوات التحليل المالي لتقييم الأداء.

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى تشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل تحسينها وجعلها أكثر قوة، والكشف عن نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة وتقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهه أو التنبؤ به، ومنه تتوصل إلى أهمية هذه التقنية التي ستقوم بدراستها بصفة مفصلة في هذا المبحث من خلال العناصر التالية: ماهية التحليل المالي ومؤشرات التحليل المالي المستخدمة في تقييم الأداء ومحددات استخدام النسب المالية كأداة تحليل للأداء.

### المطلب الأول: ماهية التحليل المالي:

#### أولاً: تعريف التحليل المالي:

لقد وردت عدة تعاريف التحليل المالي نذكر منها:

**التعريف 01:** "يعرف التحليل المالي": بأنه مجموعة العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مراكز المنشأة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضاً في تقييم أداء المنشأة وكشف انحرافاتهما والتنبؤ بالمستقبل".<sup>1</sup>

**التعريف 02:** "يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية (التسيير المالي) وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، ويعتبر تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة فصل أو سنة أو أقل أو أكثر) باستعمال وسائل مختلفة باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل".<sup>2</sup>

**التعريف 03:** "يعرف التحليل المالي بأنه القيام بدراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة".<sup>3</sup>

**التعريف 04:** "يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن "عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك تشخيص اية مشكلة موجودة (مالية او تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".<sup>4</sup>

<sup>1</sup>-هشام محمد الزعي، الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص157.

<sup>2</sup>-الدكتور ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة تسيير التحليل المالي، ج1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص11.

<sup>3</sup>-منير شاكر محمد وإسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص12.

<sup>4</sup>-عبد الحليم كراجة وعليربابعة وياسر السكران وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، ط2، دار صفاء، عمان، 2006، ص157.

## الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

**التعريف 05:** يعرف بأنه "مرحلة دراسة وتشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتقديرات وتنبؤات تخص مستقبل المؤسسة وعلى أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية".<sup>1</sup>

**تعريف شامل:** من خلال ما سبق يمكن القول أن التحليل المالي ما هو إلا دراسة للقوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم، وذلك باستخدام أدوات معينة من أجل الوصول إلى نتائج تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.<sup>2</sup>

### ثانيا: أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:

- 1- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
- 2- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.
- 3- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
- 4- الحكم على كفاءة الإدارة.
- 5- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- 6- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.<sup>3</sup>
- 7- تهدف البيانات المالية أيضا ما إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغيير في الوضع المالي للمؤسسة، تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- 8- تظهر البيانات المالية أيضاً نتائج تقييم كفاءة في القيام بواجبها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤقتة عليها.
- 9- يهدف التحليل المالي إلى تفسير القوائم المالية المنشورة وتحليلها بغرض اتخاذ القرارات المستقبلية، بحيث يتم تحليل كل من قائمة الميزانية، قائمة حسابات النتائج، وقائمة التدفقات النقدية، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية بالمؤسسة.
- 10- نماذج التحليل المالي لمتابعة تعثر الديون.
- 11- تحليل الجدارة الائتمانية وقرار الائتمان.
- 12- تنبؤ النجاح أو الفشل المالي، وتحليل السيولة والعسر المالي، تحليل تقلص الربحية، وتدهور مستوى النشاط، وتحليل هيكل التمويل، والتنبؤ بالأرباح والمبيعات المستقبلية، وتقييم البدائل الاستثمارية.
- 13- يهدف التحليل المالي إلى تقييم المركز المالي للمؤسسة ومدى استطاعتها تحمل أعباء والتزامات الوفاء بالالتزامات الخارجية.
- 14- دراسة وقياس المردودية (التجارية، الاقتصادية، والمالية) للعمليات المحققة من طرف المؤسسة خلال النشاط.
- 15- الحكم على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى إمكانية تطورها في المستقبل.
- 16- بناء قاعدة معلومات يمكن الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات المرحلية والتقديرات المستقبلية.

<sup>1</sup>- عيمر عبد القادر وعلاوي محمد، دور التحليل المالي في تحقيق الوضعية المالية للمؤسسة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار ENSP خلال الفترة 2012-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس مهني، قسم مناخمت، تخصص محاسبة ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص8.

<sup>2</sup>- اليمين سعادة، مرجع سابق، ص3.

<sup>3</sup>- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص239.

## الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

17- تقييم ودراسة سياسات التمويل، الاستثمار، السداد والتحصيل والاقتراض، ومدى تأثيرها على الوضعية المالية في المؤسسة.

18- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع.<sup>1</sup>

ثانيا: أهمية التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمؤسسة فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها، فحتى يتمكن المدير في وضع الخطط المالية لا بد له من معرفة المركز المالي لمؤسسته فهو كالربان الذي يحتاج لمعرفة موقعة قبل أن يحدد خط سير السفينة، فالخطط المالية يجب أن تتناسب مع القدرات الحالية والمتوقعة للمؤسسة والتحليل المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات مؤسسته المالية والإدارية.

وبالإضافة إلى ذلك أصبح التحليل المالي يستعمل كوسيلة لتقييم أداء المؤسسة ككل والحكم على مركزها المالي وإدارتها بحيث تبرز من دراسة قوائمها المالية نواحي الضعف ونواحي القوة فيها.<sup>2</sup>

وبشكل عام فإن أهمية التحليل المالي في المؤسسة تتبع من حقيقة أنه يساعد في تحقيق الأغراض التالية التي هي أغراضه:

1- مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة.

2- تقييم الأداء للإدارة والأقسام وكذلك تقييم السياسات الإدارية.

3- دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشأة.

4- دراسة وتقييم ربحية المنشأة.

5- دراسة وتقييم مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها المالية (دراسة السيولة).

6- دراسة وتقييم المركز الائتماني للمنشأة.

7- دراسة وتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار (الفشل المالي).<sup>3</sup>

رابعا: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

هناك أطراف عديدة يمكن أن تستفيد من التحليل المالي وأن كان يمكن تقسيمها إلى أربعة أطراف رئيسية كالآتي:<sup>4</sup>

1- إدارة المنشأة: وهي تستخدم التحليل المالي في مجالات:

- قياس مدى نجاح الإدارة.

- تقييم أداء الأقسام والإدارات الداخلية.

- ترشيد القرارات.

- التخطيط الجيد للمستقبل.

2- ملاك المنشأة والمستثمرون المحتملون: حيث يهتم الملاك بالتأكد من:

- مدى سلامة المركز المالي للمنشأة في الأجل القصير والطويل.

- تعاضد العائد على الأموال المستثمرة.

<sup>1</sup>- عيسى سهام وعيسى يونس، مرجع سابق، ص31.

<sup>2</sup>- أوراغ وناسة، مرجع سابق، ص25.

<sup>3</sup>- منير شاكر محمد وإسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور، مرجع سابق، ص22.

<sup>4</sup>، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص ص 15-16. وجدي حامد حجازي

## الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- كفاءة إدارة المنشأة وصحة تصرفاتها.

في حين يذهب اهتمام المستثمرين المحتملين نحو المجالات المناسبة لتوظيف أموالهم، ومن ثم يلجؤون إلى استخدام التحليل في مجال تحديد ملامح حوافظ الأوراق المالية.

### 3-دائنو المنشأة والبنوك:

وهؤلاء يهتمون أساساً بمدى توافر السيولة وهيكل رأس المال المملوك والأموال المقترضة أو ما يعرف بهيكل رأس المال وذلك للتأكد من:

- سلامة المركز المالي في الأجل القصير والطويل.

- التطورات المتوقعة لنشاط المنشأة في المستقبل.

- القدرة على الوفاء بالالتزامات في مواعيدها المقررة.

### 4-الأجهزة الحكومية: وهي تهتم أساساً بالتأكد من:

- قوة المنشأة وقدرتها على الاستمرار باعتبارها وحدة في البناء الاقتصادي للدولة.

- قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدولة.

- المحافظة على أموال الغير اتجاه المنشأة.

خامساً: معايير التحليل المالي:

هناك مجموعة من المعايير يستخدمها المحلل في عملية التحليل نذكر منها ما يأتي:<sup>1</sup>

1-المعايير المطلقة: وهب المعايير التي تأخذ صفة ثنائية أو مقدار ثابت تم اختياره بناء على تجارب ودراسات ميدانية وقد تم الاتفاق على هذا المعيار بين شركات كثيرة وكتاب كثيرون لدراسة حالة معينة ويستخدم هذا المعيار من اجل مقارنة ما هو فعلي أو متحقق مع هذا المعيار.

2-المعايير التاريخية: وهذه المعايير تستند إلى المؤشرات التاريخية التي استخرجت من الكشوفات المالية فمثلاً تتم مقارنة العائد على الاستثمار لعام 2000 مع معدلات العائد على الاستثمار للأعوام الماضية، وييدي المحلل المالي الحكم على هذا المؤشر من خلال مقارنته بالمؤشرات الماضية أو التاريخية.

3-المعايير المستهدفة: تستوحى هذه المعايير من البيانات التي توضع في الخطة ويمكن للمحلل أن يقارن ما هو متحقق فعلي وما هو مخطط له أن يحصل أو يتحقق فإذا كانت نسبة الربحية المخططة على سبيل المثال (الربحية التجارية) 20% فإن نسبة الربحية المتحققة فعلاً والتي تفترض أن تكون 18% تعني أن الربحية المتحققة أقل مما هو مخطط له.

4-المعايير الصناعية: وهذه المعايير تعتمد على المؤشرات التي يتفق عليها من قبل الشركات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة، والمتماثلة عادة في النشاط حيث تقوم معظم الشركات في العالم أن لم يكن كلها بوضع معايير ومؤشرات أو نسب يمكن من خلالها الحكم على وضع الشركة.

أو مقارنة الوضع الحقيقي للشركة مع هذه المعايير ومن ثم يطلق عليها المعايير الصناعية.

<sup>1</sup> عبد الستار الصياح وسعود العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 53-54.

## الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

وقد واجه هذا المعيار بعض الصعوبات منها صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات، وصعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة، واختلاف الظروف التاريخية والحجم واختلاف الأساليب المحاسبية والأهداف لكل مؤسسة.<sup>1</sup>

المطلب الثاني: مؤشرات التحليل المالي المستخدمة في تقييم الأداء.

أولاً: مؤشرات التوازن المالي.

– إعداد الميزانية المالية:

تعرف الميزانية حسب المادة 33 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي فإنه تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية (المتداولة) والعناصر غير الجارية، حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة استحقاقها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة.<sup>2</sup>

ففي الأصول نجد:

– التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، أصول الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة، الزبائن والموردين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقاً)، خزينة الأصول.

أما الخصوم فتتكون:

رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المفتوحة عقب تاريخ الاقفال مع تمييز راس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة، المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقاً)، خزينة الخصوم.

نموذج الميزانية المالية حسب (SCF) لسنة 2007.

فيما يلي تفصيل بنود كل من أصول وخصوم الميزانية المالية كما صدر في النظام المحاسبي المالي:

<sup>1</sup> -عبد الحليم كراج، وعلي ربايعة وياسر السكران وآخرون، مرجع سابق، ص161.

<sup>2</sup> -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429هـ الموافق 26 مايو سنة 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27، المادة 33، ص13.

الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الجدول رقم (1): يمثل الميزانية المالية حسب SCF. -الأصول-

-السنة المالية المقفلة في .....

القيمة السابقة	القيمة	الاهتلاكات	القيمة	ملاحظة	الأصول	ر/ح
N-1	المحاسبية N	تدني القيمة	الإجمالية			
					الأصول غير المتداولة	
					القيمة الثابتة المعنوية	20
					مصارييف التنمية القابلة للتثبيت	203
					برمجيات المعلومات وما شابهها	204
					الامتيازات والحقوق البراءات والرخص	205
					القيم الثابتة المعنوية الأخرى	208
					القيم الثابتة المادية	21
					الأراضي	211
					مباني	212
					القيم الثابتة المادية الأخرى	218
					القيم الثابتة في شكل امتياز	22
					القيم الثابتة الجارية إنجازها	23
					القيم الثابتة العينية الجاري إنجازها	232
					القيم الثابتة المعنوية الجاري إنجازها	237
					القيم الثابتة المالية	
					فارق الاقتناء- Good Will	207
					مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات	26
					سندات الفروع المنتسبة	261
					الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة	265
					مساهمة	27
					قيم ثابتة مالية أخرى	271
					السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة	
					لنشاط المحافظة.	272
					السندات التي تمثل حق الدين الدائن (السندات	273
					والقسائم)	274
					السندات المثبتة التابعة لنشاط المحافظة	275
					القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد	133

الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

					إيجار-التمويل	
					الودائع والكفالات المدفوعة	
					الضرائب المؤجلة على الأصول	
					مجموع الأصول غير المتداولة	
					الأصول المتداولة	
					المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ	03
					مخزونات بضائع	30
					المواد الأولية واللوازم	31
					تموينات أخرى	31
					سلع قيد الإنتاج	33
					خدمات قيد الإنتاج	34
					مخزونات المنتجات	35
					حسابات الغير	04
					الموردون المدنيون	409
					الزبائن والحسابات الملحقه	41X
					المستخدمون والحسابات الملحقه	42X
					الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقه	43X
					الدولة، الجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقه.	44X
					الجمع والشركاء	45X
					مختلف الدائنين ومختلف المدينين	46X
					الأعباء أو المنتجات المعايبة مسبقا والمؤونات	X48
					الأصول المالية المتداولة	05
					القيم المنقولة للتوظيف	50
					البنوك والمؤسسات المالية، وما يماثلها	51
					الأدوات المالية المشتقة	52
					الصندوق	53
					مجموع الأصول المتداولة	
					المجموع العام للأصول	

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 27 مايو 2008.

الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الجدول رقم (2) : يمثل الميزانية المالية حسب SCF. -الخصوم-

السنة المالية المقفلة في .....

رقم الحساب	الخصوم	ملاحظة	القيمة السنة الجارية N	مبالغ السنة السابقة N-1
	رؤوس الأموال الخاصة			
101	رأس المال الخاص			
105	فرق إعادة التقدير			
106	الاحتياطات			
109	رأس المال غير المطلوب			
11	الترحيل من جديد			
12	نتيجة السنة المالية			
	مجموع الأموال الخاصة			
	الخصوم غير المتداولة			
134	الضرائب المؤجلة على الخصوم			
15	المؤونات للأعباء-الخصوم غير الجارية			
16	الافتراضاتوالديون المماثلة			
17	الديون المرتبطة بالمساهمات			
	ديون أخرى غير جارية (أكثر من سنة)			
	مجموع الخصوم غير المتداولة			
	الخصوم المتداولة			
16	الافتراضاتوالديون المماثلة			
17	الديون المرتبطة بالمساهمات			
40X	الموردون والحسابات الملحقه			
419	الزبائن الدائنون			
4XX	ديون أخرى			
X51	ديون مالية أخرى			
	مجموع الخصوم المتداولة			
	المجموع العام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، 27 مايو 2008.

## الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

-إعداد الميزانية المالية المختصرة: "هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة".<sup>1</sup>

### الجدول رقم (3) الميزانية المالية المختصرة.

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
-الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية	-الأموال الخاصة
-عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة	-الديون المتوسطة والطويلة الأجل
الأصول المتداولة	-الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة
-المخزونات	القروض قصيرة الأجل
-حقوق المؤسسة لدى الغير (العملاء)	-حسابات المورد ومستحقاته
-المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة)	-الاعتمادات البنكية الجارية

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، طبعة 2، عمان، 2011، ص 66

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية (تساوي الأصول مع الخصوم) يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات من مصادر محددة من الخصوم، لأننا نجد في أعلى الميزانية المالية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة إلا بعد فترة زمنية طويلة، لذلك يستوجب تمويلها من الأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية نجد الديون التي تسدد في فترة زمنية قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل إلى سيولة في فترة زمنية قصيرة، وهذا ما نعني به التوازن المالي.<sup>2</sup>

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

1- رأس المال العامل (FR): يعتبر رأس مال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي، إذ أنه ينشأ من التوازن المالي الأدنى ويوفر للمنشأة هامش أمان يسمح لها بمواجهة مشاكل عديدة، من بينها صعوبة السيولة وإيجاد السير المالي الناتج عن تقارب الزمن الممكن حدوثه، ومن خلاله تستطيع المؤسسة التحكم فيه أو التنبؤ به، وهذا ناتج عن دوران قيم الاستغلال.<sup>3</sup>

ويعتبر رأس مال العامل من أهم المؤشرات التوازن المالي، وهو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل إلى المدى القصير ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كذلك: ويسحب بطريقتين:<sup>4</sup>

من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس مال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس مال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

<sup>1</sup> -محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص10.

<sup>2</sup> -ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، ج1، دار الحمدي العامة، الجزائر، 1998، ص45.

<sup>3</sup> -جمرة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، بدون ذكر الطبعة، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص235.

<sup>4</sup> -بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات دراسة حالة المؤسسة الوطنية للإنتاج القنوات (2008-2005) KANAGHAZ، تخصص، مذكرة ماجستير، قسم علوم، تخصص مالية مؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص92.

## الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1-1. أنواع رأس المال العامل: يمكن توضيح الأنواع المختلفة لرأس المال العامل كما يلي:

-رأس المال العامل الإجمالي: ويمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة المدى التي هي عبارة عن إجمالي الأصول المتداولة، والهدف من دراسته هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت أصوله المتداولة، كما يحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{رأس المال الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

-رأس المال العامل الخاص: هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، ووجود هذا النوع يعتبر في الكثير من الأحيان مؤثر على سلامة المركز المالي للمؤسسة، ويحسب وفق العلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$\text{رأس المال الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

أو

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

-رأس مال العامل الخارجي (الأجنبي): ويمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها، ويحسب بالعلاقة التالية:<sup>3</sup>

$$\text{رأس المال الأجنبي} = \text{الديون طويلة الأجل} + \text{الديون قصيرة الأجل}$$

1-2. الحالات المتعلقة برأس المال العامل:<sup>4</sup>

-رأس المال العامل الصافي موجب ( $FRng > 0$ ): يشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحقت فائضا ماليا يمكن استخدامه في الاحتياجات المالية المتبقية.

-رأس المال العامل الصافي معدوم ( $FRng = 0$ ): يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.

-رأس مال العامل الصافي سالب ( $FRng < 0$ ): يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة وحقت بذلك عجزاً في تمويل هذه الاحتياجات، وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

2-الاحتياجات في رأس المال العامل ( $BFRng$ )

يتمثل احتياج رأس المال العامل ( $BFR$ ) في الجزء من احتياج التمويل الناجم عن الأصول المتداولة باستثناء القيم الجاهزة (المخزون والقيم المحققة) غير مغطى بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة)، ويضم هذا الاحتياج عنصرين هما: احتياج رأس المال العامل للاستغلال ( $BFRE$ ) واحتياج رأس المال خارج الاستغلال ( $BFRHE$ )، النوع الأول مرتبط بالنشاط

<sup>1</sup>-عيسى بولخوخ ومنصر داودي، تقنيات الحاسبة والتسيير، دار الهدى، 1997، ص.8.

<sup>2</sup>-المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>3</sup>-المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>4</sup>-المرجع نفسه، ص.103.

## الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الاستغلال للمؤسسة أي يرتبط مباشرة بالنشاط العادي، أما النوع الثاني فهو استثنائي غير متكرر لا يرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة:<sup>1</sup>

$$\text{احتياج الرأس العامل} = \text{احتياج رأس العامل للاستغلال} + \text{احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال}$$
$$\text{احتياج الرأس العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

3-الخزينة الصافية (Tn):

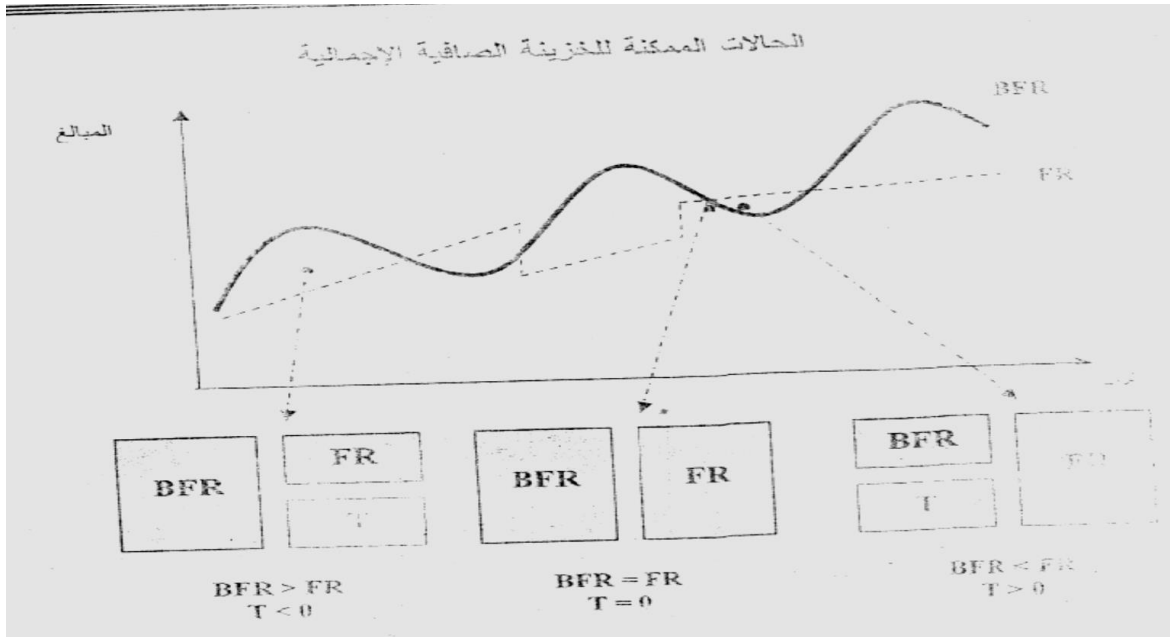
هي عبارة عن مبلغ القيم الجاهزة أو المتاحة الفعلية وهي الفرق بين الموارد المستعملة في تمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط خلال فترة زمنية معينة.<sup>2</sup>

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس مال العامل}$$

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلطات المصرفية (خزينة الخصوم)}$$

الشكل التالي يبين الحالات الممكنة للخزينة الصافية:

الشكل رقم (2): الحالات الممكنة للخزينة الصافية



المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دروس وتطبيقات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص86.

-الخزينة الموجبة ( $FR > BFR$ ): هذا يعني أن المؤسسة لها هامش أمان من الأموال غير مستخدمة (عاطل)، وهذا ما يطرح مشكل الربحية، فالمؤسسة يجب أن تكون رشيدة في استغلال الموارد المتاحة لديها للرفع من ربحيتها، ولهذا يجب عليها معالجة بعض

<sup>1</sup>-عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل، بيسكرة (2000-2002)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بيسكرة، (2001-2002)، ص52.

<sup>2</sup>-Jean. Michel Delaveau, Guide de la gestion financière des établissements sociaux et médico-sociaux, Dunord, Paris, 1999, P101.

## الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

التزاماتها أو تعظيم قيم الاستغلال، ولكن بما يساهم في الزيادة من إنتاجية وليس تجميد أموالها في المخزونات أو تمديد الآجال للزبائن لتسهيل سداد ديونهم، وهو ما سيعطي للمؤسسة ميزة تنافسية بدل تجميد أموالها.

**الخزينة السالبة:** وهو ما يترجم بعدم قدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها كلية ( $FR < BFR$ )

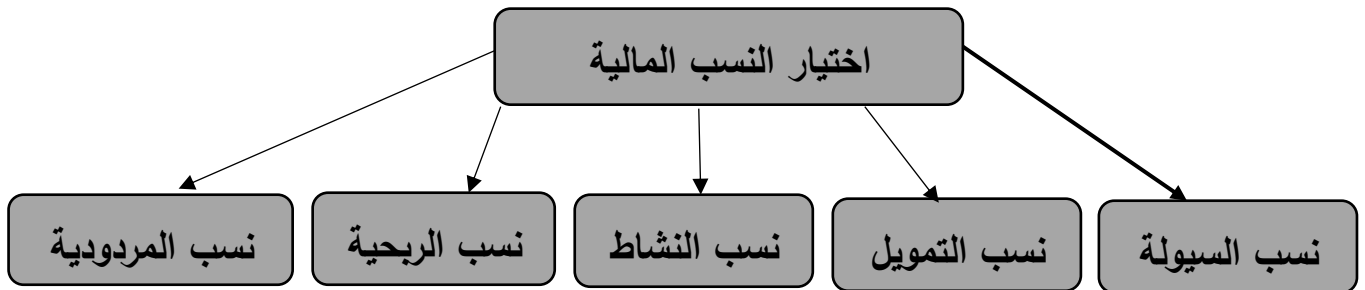
أي أن هناك نقص في السيولة وبالتالي فشل المؤسسة في تغطية الديون المستحقة، وهذا ما يعلق المؤسسة مستقبلاً نتيجة تكاليف إضافية للمؤسسة، ولذلك عليها تحصيل حقوقها وربما التنازل عن جزء من استثماراتها وهو ما سيؤثر على سياساتها الإنتاجية، أو حتى اللجوء للاقتراض لأنها في الأساس تعاني عجزاً هيكلياً.

**الخزينة معدومة:** وهي الوضعية المثلى للخزينة والتي تعتبر صعبة المنال لأنها توافق الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة الذي نادراً ما تصل إليه، وهي خزينة صفرية يستاوي فيها  $FR$  مع  $BFR$ . بمعنى أن فائض رأس المال قد تم استغلاله في الأجل القصير مما يدل على أن المؤسسة محافظة على وضعيتها المالية، أي ليس هناك إفراط مع عدم وجود احتياجات.<sup>1</sup>

**ثانياً: التحليل المالي بواسطة النسب المالية.**

يمكن أن نعرف النسب أو المؤشرات المالية بأنها "تعبير حسابي بسيط بين قيمة بند معين وقيمة بند آخر من البنود التي تشملها القوائم المالية"<sup>2</sup>، كما يمكن تعريف النسب المالية بأنها دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة بين عنصر وعنصر آخر، ونستطيع وضع عدد كبير من النسب المالية، ولكن المهم هو وضع النسب ذات الدلالة والتي تقدم معلومات تساعد على تقييم وضع المنشأة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.<sup>3</sup>

الشكل رقم (3) تصنيف النسب المالية



المصدر: من إعداد الطابطين.

**1-اختبار نسب السيولة:** مؤشرات هذه المجموعة دالة لملاءة المؤسسة في الأجل القصير ويقصد بها قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، أي مدى كفاية التدفقات النقدية التي تمكن المؤسسة من مواجهة التزاماتها المالية وتجنب عدم الملاءة الفنية ومضمونها أن المؤسسة لديها المال الكافي لتسديد ديونها ولكن عدم سيولة هذا المال عند نقطة زمنية محددة قد يعرض المؤسسة إلى مخاطر السيولة، لذلك إن ملاءة الشركة من عدمه يعد مقياساً مناسباً وحقيقاً لمخاطر السيولة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>-إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق، ص105.

<sup>2</sup>-وجدي حامد حجازي، مرجع سابق، ص192.

<sup>3</sup>-منير شاكر محمد وإسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور، مرجع سابق، ص52.

<sup>4</sup>-عدنان تايه النعيمي وارشيد فواد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، اتجاهات معاصرة، دار الباروزي، العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص85.

## الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1-1.نسبة التداول: تعتبر من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي والتي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس السيولة القصيرة لأنها تبين مدى الوفاء بالقروض قصيرة الأجل من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مدة زمنية متفقة مع آجال القروض.<sup>1</sup>

وتحسب باستخدام بيانات المركز المالي للمؤسسة وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} < 1$$

وتعبر هذه النسبة عن عدد مرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة.

-النسبة < 1: معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة يمكنها مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع.

-النسبة > 1: المؤسسة في وضعية حرجة وعليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل.

1-2.نسبة السيولة السريعة: وهي الأصول المتداولة سريعة التحول إلى نقدية، ولذلك يتم استبعاد المخزون من تلك النسبة لأنه يمكن تحويلها سريعاً إلى نقدية.<sup>2</sup>

وتحسب وفق العلاقة التالية:<sup>3</sup>

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

إذا كانت هذه السيولة تساوي الواحد أو أكبر منه فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون القصيرة الأجل.

1-3.نسبة السيولة الحالية: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل والاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط، وتحسب كالتالي:<sup>4</sup>

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{خزينة الأصول}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بالسيولة التي تتوفر لديها.

هناك من يعطي لنسبتي السيولة السريعة والسيولة الحالية (الجاهزة) مجالاً فذلك اجتهاد قد ينطبق على بعض المؤسسات وقد لا ينطبق على مؤسسات أخرى، والسبب في ذلك أن تلك النسبتين قد تحققنا في لحظة معينة، وبالتالي من الخطأ الحكم على ديمومة الوضعية، ثم ما يجب التشبيه إليه هو أن النسبتين السابقتين يجب أن تراعى شرطين، فالشرط الأول، يجب أن تحتاط المؤسسة نفسها من مخاطر عدم التسديد للديون وبالتالي يجب أن تحتاط بالقدر الكافي من السيولة، أما الشرط الثاني، فوجود السيولة بقيم ضخمة هو تجميد لجزء من أصول المؤسسة بدل استخدامه في دورة الاستغلال.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>-علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد العملية، عمان، الأردن، 2002، ص105.

<sup>2</sup>-أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص346.

<sup>3</sup>-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص238.

<sup>4</sup>-Chantal Bussart, Analyse financière, 3<sup>ème</sup> édition, France, 2005, PP130-131.

<sup>5</sup>-مبارك لسوس، التسيير المالي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص48.

## الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

2-اختبار نسب التمويل: تمكنا هذه النسبة من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة.<sup>1</sup>

2-1.نسبة التمويل الدائم: تعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة الأصول الثابتة للمؤسسة. وتحسب بالعلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{نسبة التمويل الدائم}$$

-النسبة > 1: إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد، فإن رأس مال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل.

-النسبة < 1: إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد، فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة.

2-2.نسبة التمويل الخاص: وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة وتكتب النسبة هذه النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} = \text{نسبة التمويل الخاص}$$

-النسبة < 1: يعني أن المؤسسة تمويل قيمتها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي حالة المثلى، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح.<sup>3</sup>

2-3. نسبة استقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلى تقديم ضمانات وقد تكون الضمانات مرهقة، وتكتب بنسبة كما يلي:<sup>4</sup>

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

2-4. نسبة التمويل الخارجي: وتعتبر هذه النسبة من أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم كفاءة سياسات التمويل التي تتبعها إدارة المؤسسة كما أنها ذات دلالة هامة بالنسبة لدائني المؤسسة إذ توضح لهم هامش الأمان الموفر لديونهم عند تقييم مدى قدرتها على الوفاء بهذه الديون، وتكتب هذه النسبة كما يلي:<sup>5</sup>

$$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{نسبة التمويل الخارجي}$$

<sup>1</sup>-مبارك لسوس، مرجع سابق، ص45..

<sup>2</sup>-اليمن سعادة، مرجع سابق، ص54.

<sup>3</sup>-سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، دار الثقافة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص295.

<sup>4</sup>-مبارك لسوس، مرجع سابق، ص46.

<sup>5</sup>-محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص60.

## الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

3-اختبار نسبة النشاط: مؤشرات هذه النسب هدفها إظهار مدى كفاية تشغيل عناصر الأصول لذلك تسمى في بعض الأحيان بنسب الدوران<sup>1</sup>، وتتضمن هذه النسب المؤشرات الآتية:<sup>2</sup>

3-1. معدل دوران المخزون: إن هذه النسبة توضح تدفق الأموال في شكل مخزون ثم مبيعات خلال فترة معينة أي أن النسبة توضح عدد مرات التي يتم تحويل حجم معين من المخزون إلى مبيعات خلال الفترة، وتكتب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون خلال السنة بالتكلفة}} = \text{مرة}$$

ويحتسب متوسط المخزون خلال العام كالتالي:

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخرى المدة}}{2}$$

تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات، وقدرتها على إبقاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها، ويستخدم أيضا في الحكم على كفاءة إدارة التسويق.

$$\text{مدة دوران المخزون (مدة تصريف المخزون)} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

يستخدم هذا المؤشر في الحكم على كفاءة سياسة التسويق من ناحية وسياسة التخزين من ناحية أخرى، وما يستلزم كل ذلك من تكاليف لها أثر مباشر على ربحية المؤسسة.

3-2.معدل دوران الحسابات المدنية: وتقيس عدد مرات إصدار الذمم المدينة والتي تستوفي في السنة الواحدة.بمعنى آخر كلما زادت هذه النسبة كلما كان واضحا أن المؤسسة توفر ائتمان تجاري قصير الأجل ويستوفي هذا الائتمان بشكل متواصل وتكتب:<sup>3</sup>

$$\text{معدل دوران الحسابات المدنية} = \frac{\text{رقم الأعمال السنوي TTC}}{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}$$

-مدة تحصيل من الزبائن: يقيس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة، أي تبين بشكل تقريبي الفترة الزمنية التي تستغرقها الشركة لتحصيل الذمم المدينة، ويكتب بالعلاقة التالية:<sup>4</sup>

$$\text{مدة تحصيل الحسابات المدنية} = \frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران الحسابات المدنية}}$$

3-3.معدل دوران الموردين: يمثل العدد المتوسط لعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسة ويكتب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الموردين} = \frac{\text{المشتريات السنوية}}{\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}}$$

-مدة تسديد للموردين: تمثل المدة المتوسطة للشراء الأجل، أو المدة التي تمكنها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها اتجاه الموردين.

<sup>1</sup>-عدنان تايه النعيمي، وأرشيد فواد التميمي، مرجع سابق، ص92.

<sup>2</sup>-الدكتور صادق الحسيني، التحليل المالي والمحاسبي، دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، ط1، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص274.

<sup>3</sup>-أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص83.

<sup>4</sup>-مبارك لسوس، مرجع سابق، ص50-.

360 يوم

$$\text{مدة التسديد للموردين} = \frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران الموردين}}$$

**مقارنة:** في العادة تجري مقارنة بين المدتين، مدة التحصيل من الزبائن ومدة التسديد للموردين، فإذا طالت مدة التحصيل فإن جزء من حقوق المؤسسة بقي خاملاً خلال دورة الاستغلال، أما إذا طالت مدة التسديد للموردين فإن جزء من الديون قصيرة الأجل بقي متاحاً أمام المؤسسة وهو مورد قابل لتنشيط دورة الاستغلال.<sup>1</sup>

### 3-4. معدل دوران مجموع الأصول:

كما يعرف نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الأصول، وتستخرج هذه النسبة لقياس أنشطة الأصول والتعرف على قدرة إدارة المنشأة في استغلال هذه الأصول لتوليد المبيعات، وهو ما يمكن الوصول إليه من خلال النسبة التالية:<sup>2</sup>

$$\text{دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}^3}{\text{مجموع الأصول}}$$

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي ينتمي إليه المؤسسة، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريباً من مستوى الطاقة الكاملة، مما يعني أنه يمكن زيادة حجم النشاط، دون زيادة رأس المال المستثمر، أما إذا كان معدل المؤسسة منخفض مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة، أي هناك أصول زائدة لا ضرورة لها.<sup>4</sup>

### 3-5. معدل دوران الأصول الثابتة:

يعكس هذا المقياس الطاقة المستخدمة، إذ يوضح دوران الأصول الثابتة مدى استخدام المؤسسة للمعدات والآلات، أي الكيفية التي تدار بها الاستثمارات الطويلة الأجل. وعليه فإن ارتفاع الدوران أو زيادته يعكس كفاءة استخدام الأصول الثابتة. وبحسب الدوران وفق العلاقة التالية:<sup>5</sup>

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{الأصول الثابتة}^6}{\text{رقم الأعمال}}$$

### 3-6. معدل دوران الأصول المتداولة:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد المبيعات ويتم حساب المعدل وفق العلاقة التالية:

<sup>1</sup>-مبارك لسوس، مرجع سابق، ص51.  
<sup>2</sup>-مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص161.  
<sup>3</sup>-موجي إلياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد حبيصر، بسكرة، 2014-2015، ص27.  
<sup>4</sup>-موجي إلياس، مرجع نفسه، ص27.  
<sup>5</sup>-عدنان تايه النعيمي وارشاد فؤاد التميم، مرجع سابق، ص96.  
<sup>6</sup>-مؤيد راضيخنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص161.

## الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{رقم الأعمال}^1}{\text{الأصول المتداولة}}$$

هذا المعدل يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار التشغيلي، وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول إليه، لأن انخفاض معدل الدوران إنما يعني ضعفاً في استغلال الأصول الجارية في خلق المبيعات، أو يشير إلى حالة من حالات التضخم في الاستثمار في الأصول الجارية بأكثر من الحاجة المقررة لها اقتصادياً، أما ارتفاع هذا المعدل مقارنة بمعدل القطاع تنتمي إليه المؤسسة، فيعني ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها المتداولة.

**4-اختبار نسب الربحية:** تعكس نسب الربحية نتائج تحليل النسب السابقة، كما أنها تعبر على محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة الخاصة بالسيولة والتمويل، وبعبارة أخرى فإن نسب الربحية تقدم إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المشروع، وبصفة عامة الربحية على أساس علاقتها بالمبيعات والاستثمار.<sup>2</sup>

**4-1.العائد على المبيعات:** هذه النسبة تقيس مدى الربحية التي تحققت على مبيعات المؤسسة وتكتب بالعلاقة التالية:

$$\text{العائد على المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة} \times 100}{\text{صافي المبيعات}}$$

حيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة بالنسبة لمتوسط الصناعة أو عن السنوات السابقة لنفس المؤسسة كلما كان معبراً عن أداء جيد للمؤسسة.<sup>3</sup>

**4-2.معدل العائد على حقوق الملكية:** يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية، ولذا فإنه يقيس معدل العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك ويكتب كما يلي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

**4-3.معدل العائد على الاستثمار:** يطلق على هذه النسبة معدل العائد على الاستثمار التي يقوم عليها نظام ديون، ويقاس هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الأصول.<sup>4</sup>

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

**5-اختبار نسب المردودية:** يتحدد مستوى المردودية عند مقارنة الأموال المستثمرة بالنتيجة التي تحققها هذه الأموال وهي تعبر عن الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها.

<sup>1</sup>-المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup>-سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات-الاستثمار-التمويل-التحليل المالي-مدخل في التحليل واتخاذ القرارات، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2006، ص249.

<sup>3</sup>-مصطفى يوسف كافي، إدارة رأس المال العامل، ط1، ألف للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص161.

<sup>4</sup>-حغام سعاد، بوقرة مسعودة، دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية، دراسة حالة تعاونية الجيوب والخضر، مذكرة مقدمة لئيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2018/2017، ص ص 29-30.

## الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

5-1. المردودية الاقتصادية: المردودية الاقتصادية Re تهتم مردودية الأصل الاقتصادي وتهتم بنتيجة النشاط الرئيسي ممثلة في نتيجة الاستغلال وتقاس بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة}}{\text{الأصل الاقتصادي}} = \text{المردودية الاقتصادية}$$

يقيس هذا المعدل مدى مساهمة الأصل الاقتصادي في تكوين نتيجة الاستغلال وبالتالي فهو يقيس الأداء الاقتصادي في المؤسسة وهو ما يهم المسيرين أكثر.<sup>1</sup>

حيث الأصول الاقتصادية=رؤوس الأموال الدائمة=الأموال الخاصة والديون الطويلة ومتوسط الأجل، وهي مصادر التمويل التي تزيد مدة استحقاقها عن السنة المالية.<sup>2</sup>

5-2. المردودية المالية: تهتم المردودية المالية RF بكل أنشطة المؤسسة، ولذا تأخذ بعين الاعتبار النتيجة الصافية ليطمقارنتها مع الأموال الخاصة، وهذا معرفة قدرة المؤسسة على تكوين الأرباح وبالتالي مكافآت أكبر للمساهمين ولذا يهيم هذا المعدل بالدرجة الأولى المساهمين، وتقاس المردودية المالية بالعلاقة التالية:<sup>3</sup>

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الخاصة الأموال}} = \text{المردودية المالية}$$

يقيس هذا المعدل الأداء المالي في المؤسسة لأنه يقيس مدى مساهمة الأموال الخاصة في تكوين نتائج صافية تمكن المؤسسة من رفع مستوى رأس مالها.

تأثر المردودية المالية بكل من النشاط التجاري والتمويلي والاستثماري في المؤسسة.

### المطلب الثالث: محددات استخدام النسب المالية كأداة تحليل للأداء.

على الرغم من قدرة النسب المالية في توفير معلومات مهمة عن قدرات الشركة وتقييم ميزتها التنافسية، إلا أنه هناك بعض المحددات تعيق استخدام النسب المالية لأغراض تقييم الأداء لاسيما مع المنافسين ومن أهم هذه المحددات:

1- أن النسب المالية تعطي صورة لأداء المؤسسة المالي عند نقطة زمنية محددة وبالتالي فهي لا تأخذ بنظر الاعتبار التغييرات الحاصلة خلال الفترة المحاسبية المعتمدة لإعداد الكشوفات المالية، الأمر الذي يؤثر على مصداقية هذه النسب كأداة للتنبؤ وقراءة المستقبل.<sup>4</sup>

2- تتركز الكثير من الأرقام المستخدمة في التحليل المالي إلى حد كبير على التقديرات الشخصية للمحللين الماليين، مما يجعلها لا تمثل الوضعية تمثيلا حقيقيا.

3- تعتمد النسب المالية على الأرقام الإجمالية فتجعل النتائج غير دقيقة وفي كثير من الأحيان مضللة.<sup>5</sup>

4- معظم المؤسسات ترغب أن تحقق نسب أداء مالي أفضل من المتوسط العام لا يعني بالضرورة أن المؤسسة في وضع مثالي بل يجب أن تسعى لمقارنة أداؤها مع أداء أفضل من المتوسط العام، ولكن تحقيق المؤسسة لنسب تماثل المتوسط العام لا يعني بالضرورة

<sup>1</sup>- بلعور سليمان، التسيير المالي، محاضرات وتطبيقات، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص179.

<sup>2</sup>- يوسف مامش وناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهياكلها المالي، ط1، دار الحمدي العامة، الجزائر، 2008، ص45.

<sup>3</sup>- بلعور سليمان، مرجع سابق، ص180.

<sup>4</sup>- عدنان تايه النعيمي وأرشيد فواد التميمي، مرجع سابق، ص111.

<sup>5</sup>- مبارك لسوس، مرجع سابق، ص54.

## الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أن المؤسسة في وضع مثالي بل يجب أن تسعى لمقارنة أداءها مع أداء أفضل المؤسسات في القطاع أو المؤسسات القائمة وعدم الاكتفاء بتحقيق المتوسط العام.<sup>1</sup>

5- يتم التحليل على أساس البيانات الدفترية، ولكن الأهم هو التحليل على أساس الفرصة البديلة، باعتبارها جوهر القرار الاقتصادي الرشيد.

6- النسب المالية تعبر عن علاقات بين ظواهر في حالة سكون، أي يوم إقفال قوائم المركز المالي، لذلك فهي لا تظهر التغيرات التي حدثت على مر السنين.

7- المعالجة المحاسبية لأي بند، يؤثر على الأرباح والخسائر، من الممكن أن تغير النتائج، كما يحدث في تغيير معدلات الإهلاك أو التقويم المخزون، وما يترتب على ذلك من تأثير على مستوى الأرباح.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>-أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص93.

<sup>2</sup>-عبد الغفار حنيفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص115.

## الفصل الأول..... الاطار النظري لتحليل الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

### خلاصة الفصل:

لقد تم التركيز في هذا الفصل على مختلف المفاهيم النظرية، حيث تم التطرق إلى تقييم الأداء المالي، وأهم مؤشرات التوازن المالي منها: رأس مال العامل، احتياجات رأس مال العامل والخزينة وأهم النسب المالية ونسب المردودية المتمثلة في المردودية الاقتصادية والمردودية المالية، من خلال هذا الفصل توصلنا إلى ما يلي:

- يعتبر التحليل المالي باستخدام المؤشرات المالية من بين أهم الوسائل التي يتم بموجبها تقييم مدى كفاءة المؤسسة في إداء وظيفتها المالية، وأداة لمعرفة الاختلالات على مستوى المؤسسة وتصحيحها ليتم من خلالها تسيطر أهم الأهداف والعمل على تحقيقها.

- وأيضاً أن عملية تقييم الأداء المالي تعتبر عنصر أساسي وخطوة هامة تمكننا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتقييمها من خلال الاعتماد على أدوات التحليل المالي.

وفي الفصل الثاني سنحاول إسقاط ما تطرقنا إليه في الجانب النظري على الدراسة التطبيقية.

## الفصل الثاني: تحليل الأداء المالي لمؤسسة بريماتك

تمهيد.

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة بريماتك.

المطلب الأول: مفهوم و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن شركة بريماتك و أهدافها.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

المبحث الثاني: عرض الميزانيات المالية و جدول حسابات النتائج لمؤسسة بريماتك

المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية للسنوات 2015-2016-2017.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج للسنوات (2015-2016-2017)

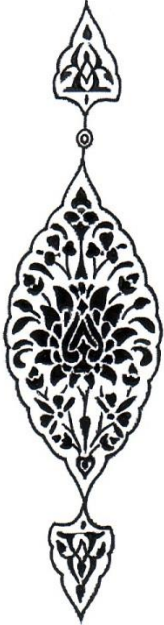
المطلب الثالث: الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2015-2016-2017)

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة بريماتك.

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة بريماتك.

المطلب الثاني: حساب وتحليل المالي بواسطة النسب المالية للمؤسسة بريماتك.

خلاصة الفصل.



بعدها تطرقنا في الفصل السابق إلى الجوانب النظرية للتقييم الأداء المالي والتحليل المالي من خلال عرض المؤشرات المالية الأكثر استخداماً في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة "بريماتك"، باعتبارها مؤسسة متوسطة وصغيرة، نحاول فيها التعرف على حقيقة الوضع المالي لها، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعرف بالمؤسسة المستقبلية بالإضافة إلى تحليل الوثائق المحاسبية للمؤسسة وذلك باستخدام النسب المالية والمؤشرات المالية السابقة الذكر بالاعتماد على ثلاثة مباحث.

**المبحث الأول:** عرض عام لمؤسسة بريماتك.

**المبحث الثاني:** عرض الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة بريماتك.

**المبحث الثالث:** تقييم الأداء المالي لمؤسسة بريماتك

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة بريماتك.

إن كل مؤسسة من المؤسسات الإنتاجية سواء كانت خاصة أو عامة، تسعى بشكل متزايد ومستمر إلى أن تستحوذ على نصيب مناسب في السوق، والمستهلك من جهته ينتظر من المؤسسة الإنتاجية دائماً تزويده بالسلع والخدمات التي يرغب فيها في الوقت الذي يريده وبالشكل الذي يرضيه، وفي المكان الملائم وبالكميات المناسبة وبالسعر المعتدل.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أولاً- مفهوم الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

بداية من سنة 2017، تم تعديل التعريف الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بعد صدور القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف حسب نص المادة الأولى منه إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنتاج والإمضاء والديمومة<sup>1</sup>.

ويتضمن الجدول الموالي تفصيلاً لهذا التعريف الجديد:

جدول رقم(4): التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (دج)	أو مجموع الميزانية (دج)
المؤسسات الصغيرة جدا	أقل من 10	أقل من 40 مليون	أقل من 20 مليون
المؤسسات الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	أقل من 200 مليون
المؤسسات المتوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 مليار	من 200 مليون إلى 1 مليار

المصدر: نصوص المواد: 08، 09، 10 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق لـ 10 يناير 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02، بتاريخ 11 يناير 2017، ص 6.

ثانياً- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تمييز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن فئتين رئيسيتين، واحدة تجمع مجموعة من الخصائص المرتبطة بطبيعة التسيير والتنظيم داخل هذه المؤسسات، وأخرى ترتبط بطبيعة الاستثمار والنشأة والتمويل.

1- الخصائص المرتبطة بالنشأة، التمويل والاستثمار: من ضمن ما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال ما يلي:

- ✓ سهولة التأسيس والتي تستمدتها أساساً من خاصية صغر الحجم مما يجعلها لا تحتاج إلى مستلزمات كبيرة لإنشائها، سواء تعلق الأمر برأس المال المستثمر، أو باليد العاملة اللازمة للانطلاق في العمل.
- ✓ تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانخفاض النسبي في حجم التكاليف الرأسمالية، ما ينعكس على تكلفة خلق فرص العمل التي تكون منخفضة نسبياً مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

<sup>1</sup> القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق لـ 10 يناير 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، بتاريخ 11 يناير 2017، ص 5.

## الفصل الثاني..... تحليل الاداء المالي لمؤسسة بريماتك

- ✓ تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسرعة التحول إلى إنتاج السلع والخدمات التي تتناسب مع كل المتغيرات الحاصلة في السوق، كما تتصف بسرعة وسهولة تغيير تركيبة القوى العاملة وتكييف الإنتاج حسب الحاجات والرغبات المتجددة للمستهلكين، وذلك بالاعتماد على المهارات الشخصية لصاحب المؤسسة والعاملين بها.
- ✓ محدودية الانتشار الجغرافي، لكون معظمها تأخذ شكل استثمارات عائلية ذات طابع محلي أو جهوي، كما أنها تعتمد على الأسواق الجوارية في تسويقها لمنتجاتها.
- ✓ تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتمادها بشكل عام على الخامات والمواد الأولية المحلية، كما تعتمد الكثير منها على استغلال والمواد المتبقية والتالفة الناجمة عن عمل المؤسسات الأكبر حجما والتي تشترك معها في ممارسة نفس النشاط<sup>1</sup>.
- ✓ لا تحتاج المؤسسات الصغيرة بالضرورة في الغالب إلى العمالة الماهرة المدربة تدريباً عالياً بالنظر لاعتمادها في الغالب على أساليب وطرق إنتاجية بسيطة وغير معقدة، وهو ما يجعلها قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من العمالة الداخلة حديثاً إلى سوق العمل.
- ✓ سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان، وزيادة نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع.
- 2- الخصائص الإدارية والتنظيمية: من بين أهم هذه الخصائص ذات الطابع الإداري والتنظيمي التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر ما يلي:
- ✓ الجمع بين الإدارة والملكية فغالبا ما يكون مالك المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة هو مسيرها وبذلك تخضع مختلف الأنشطة لإدارته المباشرة.
- ✓ المرونة في التسيير، سواء تعلق الأمر في تعامل المؤسسة مع مواردها الداخلية، أو في قدرتها على التكيف مع مختلف الحالات والظروف، أو في ردود أفعالها وتصرفاتها التي تقوم بها في سبيل إنجاز وتحقيق أهدافها.
- ✓ البساطة في الهيكل التنظيمي (قلة المستويات التنظيمية) ومركزية القرار، حيث لا توجد في أغلب الأحيان لوائح محددة تحكم عملية اتخاذ القرار بل تستند إلى خبرة وحس صاحب المؤسسة.
- ✓ قلة التدرج الوظيفي بهذه المؤسسات اعتباراً لعدد العاملين بها، يساعد على اتخاذ القرار بسرعة وسهولة.
- ✓ تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها الفائقة على القيادة والتوجيه، وإقناع العاملين بالأسس والسياسات التي تحكم وتنظم العمل داخل المؤسسة.
- ✓ غياب استراتيجية واضحة وصریحة، حيث تعتمد أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسييرها على الخبرة والتقدير.
- ✓ تتميز بامتلاك نظام معلومات بسيط وقليل التعقيد وذلك ناتج عن بساطة حجم المعلومة وقلة عدد مراكزها إنتاجاً واستهلاكاً، وقرب هذه المراكز من بعضها مما يجعل قنوات الاتصال ونقل المعلومات قصيرة.

<sup>1</sup> - قروش عيسى، مرجع سابق ص 20-21.

المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن شركة بريماتك وأهدافها.

أولاً-لمحة تاريخية عن شركة بريماتك.

هي مؤسسة صغيرة ومتوسطة بلغ عدد عمالها بتاريخ 2018/12/31 حوالي 178 عامل أما شكلها القانوني في مؤسسة ذات الشخص الواحد وذات مسؤولية محدودة تابعة للقطاع الخاص، تأسست في 2003/08/20، تقع شركة بريماتك في حي الحرف ببلدية أولاد دراج ولاية المسيلة وتتربع على مساحة 30000م<sup>2</sup> انطلق نشاطها الفعلي في 2010/12/12 أما الإنتاج فاقصر على صنع الأجر بنوعية T08،T12 .

صاحب المؤسسة هو المسير الوحيد والمسؤول الأول والأخير عن القرارات والنتائج لأعمال المؤسسة وهو الذي يقوم بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة.

ثانياً-أهداف المؤسسة.

1-تحقيق الربح.

-تحقيق الاستقلال الذاتي.

3-تحقيق الاكتفاء الذاتي للسوق المحلي والمساهمة في السوق الوطني.

4-التوسع وفتح فروع جديدة.

5-خلق مناصب شغل جديدة مباشرة وغير مباشرة والتأمين الصحي وتقاعد للعمال المباشرين.

6-التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني.

7-إنتاج سلع ذات نوعية جيدة وبأسعار موافقة.

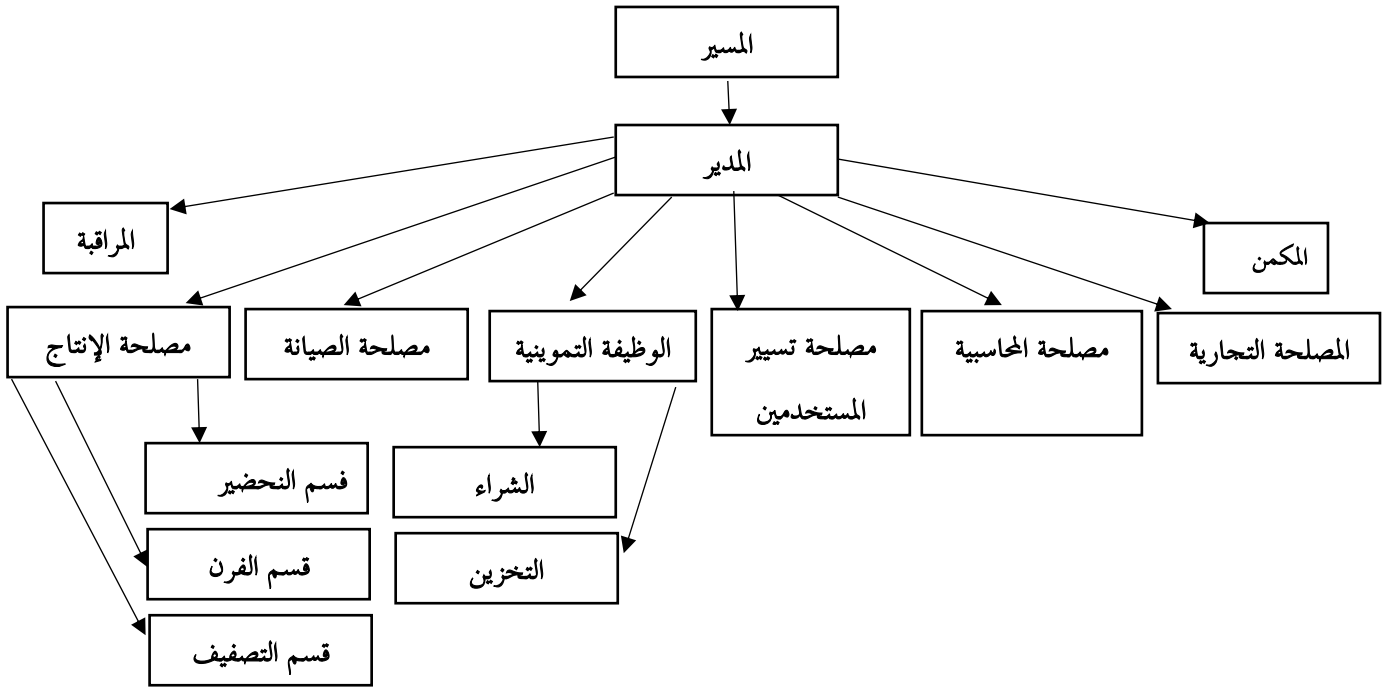
8-المساهمة في التنمية على المستوى المحلي وتحقيق الازدهار.

9-تلبية حاجات المستهلك المحلي.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

يعطي الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة صورة واضحة حول مختلف الوحدات المكونة لها و كذا طبيعة العلاقات الادارية فيما بينها، ومن خلال الشكل الموالي يمكن توضيح طبيعة وعدد الوحدات الادارية لمؤسسة بريماتك.

شكل رقم (04) يمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة.



المصدر: وثائق خاصة بالمؤسسة.

أولاً: المدير العام:

- الذي يشرف على تسييرها والتنسيق بين مختلف مصالحها، ويتمتع بنسبة كبيرة من حق التصرف ويقوم بالمهام التالية:
- 1- إدارة الوحدة له مسؤولية على كل المخرجات النشاط اليومي للوحدة والمديريات الفرعية.
  - 2- مسؤولية مدنية على كل نشاطات الوحدة، وإخطار التسيير ومسؤولية جنائية.
  - 3- الإشراف على الهيئات والمصالح والأقسام في الوحدة من أجل المتابعة المستمرة لنشاط الوحدة وظروف العمل.
  - 4- الإطلاع على الحالة المالية والمحاسبية للوحدة ومختلف المعلومات الضرورية للتسيير من أجل اتخاذ القرارات.
  - 5- إبرام صفقات مع الموردين والزبائن تحت شكل عقود تجارية.
  - 6- عقد اجتماعات دورية ما بين مختلف المديريات الفرعية وذلك للتنسيق فيما بينها.
  - 7- إمضاء كل المستندات والوثائق والتقارير بغية إرسالها إلى المديرية العامة أو المتعاملين.
- ثانياً: المصلحة التجارية: تتكفل هذه المصلحة بالإشراف على أمانة الصندوق وعمليات الفوترة.
- ثالثاً: مصلحة المحاسبية والمالية: وتقوم هذه المديرية بعدة وظائف بمساعدة هذه المصالح، ومن بين هذه المهام نذكر:
- 1- إعداد الميزانية المحاسبية والجبائية حسب النظام المالي SCF.
  - 2- إعداد التصريحات الجبائية والشبه الجبائية ودفعها في آجالها.
  - 3- متابعة سجلات البنك ومتابعة القروض البنكية.
  - 4- متابعة المصاريف عن طريق الصندوق.
  - 5- مطابقة الوثائق المحاسبية مع المصاريف والإيرادات.

## الفصل الثاني..... تحليل الاداء المالي لمؤسسة بريماتك

- 6-السهر على دفع الديون والقروض، وتغطية الزبائن بما يلائم المؤسسة ولا يوقعها في عجز مالي.
- 7-الحرص على أملاك المؤسسة ومتابعة العقود (الاستثمارية).
- 8-العمل على متابعة استهلاك المواد في وقتها حسب المخطط المتبع والمعرفة الحقيقية لسير الوحدة.
- 9-السهر على تحقيق الاستثمارات.
- 10-الحفاظ على تنسيق اعمال الميزانية (المحاسبية والمالية).
- 11-السهر على المراقبة الدورية على الخزينة.
- 12-تحديد تكاليف الإنتاج.

### رابعاً: مصلحة تسيير المستخدمين:

- 1-السهر على احترام حسن السلوك العام، والإجراءات الخاصة به.
- 2-المساهمة في وقاية أو تصفية الصراعات الجماعية أو الفردية.
- 3-المشاركة في إنجاز محتوى البرامج التعليمية لرفع مستوى المستخدمين.
- 4-إنجاز مخططات التدريب والتربصات وتنفيذها.
- 5-تتكفل بالمتابعة المالية لهم بالتعاون مع المديرية الفرعية للمحاسبة والمالية.
- 6-إنجاز مخططات التشغيل حسب حاجيات الوحدة وتنفيذها بعد المصادقة عليها من قبل المديرية العامة.
- 7-إنجاز مشاريع المخططات التكوينية والاتقان، وتسيير السلك المهني للوحدة بدلالة السياسة العامة والتنموية للمؤسسة فيما يخص الموارد البشرية وتسييرها من اجل الخدمات الاجتماعية.

### خامساً: وظيفة التموينية:

تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الأساسية في المؤسسة وتشمل وظيفة الشراء ووظيفة التخزين وتظهر أهمية التموينية من خلال تزويد المؤسسة باحتياجاتها الضرورية اللازمة للإنتاج وتعرف هذه الوظيفة في المؤسسة التجارية على أنها نشاط اقتصادي يستهدف الحصول على المنتجات والسلع والخدمات.

التموين يهدف إلى تقديم المنتج ليستطيع القيام بخدمة معينة في المؤسسة بالكمية المحددة وفي الأجل المحدد وبأدن تكلفة وبجودة عالية.

**مصلحة الشراء:** مسؤولة عن عملية شراء المواد الأولية والاستهلاكية وقطع الغيار اللازمة للعملية الإنتاجية بما يتوافق والبرنامج السنوي وتمثل مهامها فيما يلي:

- 1-استلام تقديرات مصلحة الإنتاج والصيانة من المواد الأولية والاستهلاكية وقطع الغيار.
- 2-الإعلان عن مناقصات وطنية ودولية للتموين.
- 3-تسوية عملية الشراء مع الموردين عن طريق البنك.
- 4-القيام بإجراءات الشحن والنقل والجمارك والتأمين على البضاعة.
- مصلحة تسيير المخزن: يكمن دورها فيما يلي:
- 1-حساب كميات المواد الداخلة في المخازن.

## الفصل الثاني..... تحليل الاداء المالي لمؤسسة بريماتك

2-مراقبة نوعية المواد المنتقة ومدى مطابقتها للمواصفات المطلوبة.

3-تحرير وصل استلام ومراقبة الفواتير وكذلك تحرير سند إخراج السلع من المخازن.

سادسا: المكمن:

تمثل وظيفته في توفير المادة الأولية صلصال والرمل، بحيث أنه نسبة تشكيل مادة الأجر من الرمل 20% والباقي 80% من الصلصال.

سابعاً: مصلحة الإنتاج:

تتكفل هذه المصلحة بالإشراف على كافة مراحل الإنتاج والتموين بالمواد الأولية ومن بين هذه المهام نذكر:

- 1-تنفيذ السياسة الإنتاجية للمؤسسة وتساهم في توفير المواد الأولية.
- 2-الإشراف وتنسيق نشاطات هذه الوظيفة، وتحرير تقارير النشاط.
- 3-تحضير برامج الإنتاج واستهلاك المواد الأولية.
- 4-إيجاد سبل الاستهلاك المعياري للمواد الأولية ومركبات مواد التعبئة.
- 5-السهر على النظافة والأمن والأدب داخل الورشات الصناعية.
- 6-السهر على احترام إجراءات المراقبة للعينات وتحليلها، وكذا تحسينها.
- 7-السهر على تنفيذ سياسة المؤسسة وهذا من جانب النظافة ومراقبة الجودة.
- 8-تحديد حاجيات المخبر فيما يخص المنتجات والتجهيزات.
- 9-السهر على احترام مقاييس الاستهلاك، واحترام قانون الجودة الصحية للمركبات وتمييز المنتج.
- 10-الاستغلال والمراقبة والمصادقة على نتائج تحليل والتخلص من المواد الفاسدة.

ثامناً: مصلحة الصيانة:

وهو ما يفسر أن آلات المؤسسة تحتاج إلى الصيانة المتواصلة وتشمل عدة مصالح منها:

- 1-مكتب الدراسات: يختص بدراسة كل ما يتعلق بتصليح الآلات وتحديد أسباب العطل وطرق استعمال التجهيزات الجديدة.
- 2-مصلحة الصيانة: تشرف على مراقبة عمال الصيانة بما فيهم المختصون بالميكانيك والتشحيم والتنظيف.
- 3-مصلحة الكهرباء: تتدخل حين يتعلق الأمر بعطب كهربائي.
- 4-مصلحة التصنيع: تقوم بصنع بعض قطع الغيار بطلب من مصلحة الصيانة.

تاسعاً: المراقبة:

يمكن تعريف المراقبة التدفقات المادية والتدفقات المعلوماتية المصاحبة للنشاطات التموينية والتي تمتد من وضع برنامج إلى غاية وصول التموين إلى المصلحة التجارية.

أهداف المراقبة:

- 1-التقليل من التكاليف.
- 2-تحسين جودة الخدمات عند التعامل مع العملاء.
- 3-عمليات التخطيط (تنبؤ بالمبيعات، التخطيط للإنتاج، وضع برامج التموين...)

## الفصل الثاني.....تحليل الاداء المالي لمؤسسة بريماتك

4-العمليات المادية (تسليم طلبات الزبائن، نقل وتحويل المواد والسلع بين الورشات واستقبال طلبات الموردين...).

5-العمليات الإدارية (معالجة طلب الزبائن، إدارة وتوجيه المخزون، معالجة طلبات الموردين).

تشكيلة المنتجات:

1-منتوج قرميد الأحمر بريك T12 حيث يبلغ طوله 30سم وعرضه 15سم والارتفاع 20سم.

2-منتوج قرميد الأحمر بريك T08 حيث يبلغ طوله 30سم وعرضه 10سم أما الارتفاع 20سم.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي المؤسسة بريماتك

المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية للسنوات 2015-2016-2017:

استغلالاً للوثائق المقدمة من مصلحة المحاسبة و المالية بالمؤسسة ، تم اعداد الميزانيات المالية للسنوات (2015-2016-2017)

جدول رقم(05) الميزانيات المالية للسنوات (2015-2016-2017)

الوحدة : دج

أولاً-جانب الأصول:

الأصول	2015	2016	2017
<b>الأصول غير متداولة</b>			
فارق بين الاقتناء(good Will)	-	-	-
تثبيتات معنوية	41.533	111.250	75.650
تثبيتات عينية	-	-	-
الأراضي	8.400.000	8.400.000	8.400.000
المباني	160421937	150208489	139995041
تثبيتات عينية أخرى	710665494	588738271	477520039
تثبيتات ممنوع امتيازها	-	-	-
تثبيتات مجرى إنجازها	-	-	-
تثبيتات مالية	-	-	-
سندات موضوعة موضع معادلة	-	-	-
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحق بها	-	-	-
سندات أخرى مثبتة	-	-	-
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	-	-	-
ضرائب مؤجلة على الأصل	-	-	-
حساب اتصال	0	61233441	24670096
<b>مجموع الأصول غير المتداولة</b>	<b>879528965</b>	<b>808691453</b>	<b>650660827</b>
<b>الأصول المتداولة</b>			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	10548326	6029723	50222218
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	-	-	-
الزبائن	479920	120627	19284467

الفصل الثاني..... تحليل الاداء المالي لمؤسسة بريماتك

2043307	4053012	7506355	مدينون آخرون
8446664	8842605	7921701	الضرائب وما شابهها
-	-	-	حسابات ذاتية أخرى واستخدامات مماثلة
-	-	-	الموجودات وما شابهها
-	-	-	الأموال الموظفة وأصول مالية جارية أخرى
32317009	1040887	19003733	الخزينة
112313666	20086855	45460037	مجموع الأصول المتداولة
762974494	828778309	924989002	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

الجدول رقم ( 06): الميزانيات المالية للسنوات (2015-2016-2017)

الوحدة: د.ج

ثانيا: جانب الخصوم

2017	2016	2015	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
465000000	465000000	140086000	رأس المال تم إصداره
-	-	-	رأس مال غير مطلوب
3941144	1765976	24679976	العلاوات والاحتياطات(1)
-	-	-	فارق إعادة التقدير
-	-	-	فارق المعادلة (1)
37286027	38147984	41655530	النتيجة الصافية
79803514	85158902	43503371	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى -الترحيل من جديد
-	-	-	حصة الشركة المدججة(1)
			حصة ذوي الأقلية(1)
586030686	590072862	249924878	المجموع (1)
			الخصوم غير المتداولة
-	-	-	القروض والديون المالية
-	-	193699785	الضرائب (المؤجلة والموصول لها)
-	-	-	ديون أخرى غير جارية
-	-	-	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
-	-	193699785	المجموع(2)

الفصل الثاني.....تحليل الاداء المالي لمؤسسة بريماتك

			الخصوم المتداولة
26580573	20806369	57922685	الموردون والحسابات الملحقة
12660827	13899076	14928778	الضرائب
137702407	203999999	408512875	ديون أخرى
-	-	-	خزينة الخصوم
176943807	238705446	481364339	المجموع(3)
762974494	828778309	924989002	المجموع العام للخصوم(3+2+1)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج للسنوات (2015-2016-2017)

انطلاقاً من الوثائق المالية لمؤسسة بريماتك تم إعداد جدول حسابات النتائج للفترة 2015-2017 كما هو موضح في

الجدول الموالي:

حسب طبيعة جدول رقم (07): جدول حسابات النتائج للسنوات (2015-2016-2017)الوحدة: د.ج

2017		2016		2015		البيان/ السنوات
دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	
342680816	-	416150958	-	40070277	-	رقم الأعمال
-	808225	824313	-	-	112480	تغيرات المخزون والمنتجات قيد التصنيع
-	-	-	-	-	-	إنتاج المثبت
-	-	-	-	-	-	إعانات الاستغلال
341872591	-	416975271	-	399957797	-	1- إنتاج السنة المالية(1)
-	-	-	-	-	-	المشتريات المستهلكة
-	4190644	-	5839096	-	4821305	الدراسات الأولى
-	39539219	-	100537156	-	87971741	تجهيزات أخرى
-	46128411	-	43773993	-	37946911	استهلاكات أخرى
-	6909221	-	2454445	-	2195038	الخدمات الخارجية
-	1070208	-	1417679	-	746988	خدمات أخرى
-	97837705	-	154022372	-	133681985	2- استهلاك السنة المالية(2)
244034886	-	262952899	-	266275812	-	3- القيمة المضافة للاستغلال (3) (2)-(1)=(3)

الفصل الثاني..... تحليل الاداء المالي لمؤسسة بريماتك

-	69647178	-	64838136	-	49875156	أعباء المستخدمين
	6144501	-	10855136	-	5915674	ضرائب ورسوم
168243206	-	187259627	-	210484981	-	4-إجمالي فائض الاستغلال(4)
925	-	3544559	-	138869	-	المنتجات العملية الأخرى
-	1185125	-	1516787	-	563129	الأعباء العملية الأخرى
	121467280	-	135249908	-	142077792	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وحسائر قيمة
-	-	-	-	-	-	استرجاع حسائر القيمة
45591726	-	54037490	-	67982929	-	5-النتيجة العملية(5)
707815	-	80269	-	596313	-	المنتجات المالية
-	82396	-	6622693	-	17098596	الأعباء المالية
625418	-	-	6542423	-	16502282	6-النتيجة المالية (6)
46217145	-	47495066	-	51480647	-	7-النتيجة العادية (6+5)
-	-	-	-	-	-	منتجات غير عادية
-	-	-	-	-	-	أعباء غير عادية
-	-	-	-	-	-	8-النتيجة غير عادية
-	8931118	-	9347082	-	9825117	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية
-	-	-	-	-	-	الضرائب المؤجلة عن نتيجة الاستغلال
37286027	-	38147984	-	41655530	-	النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني.....تحليل الاداء المالي لمؤسسة بريماتك

المطلب الثالث: الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2015-2016-2017)

يمكن عرض الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2015-2016-2017) بالاعتماد على الميزانية المالية السابقة

1- جانب الأصول:

جدول رقم (08) الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2015-2016-2017)

الوحدة د.ج

الأصول						السنوات البيان
2017		2016		2015		
النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	
%74.33	650660827	%95.27	808691453	%90.63	879528965	أصول ثابتة
%12.83	112313666	%2.37	20086855	%4.68	45460037	أصول متداولة
%5.73	50222218	%0.71	6029723	%1.08	10548326	قيم استغلال
%3.40	29774438	%1.53	13016244	%1.64	15907976	قيم قابلة للتحقيق
%3.70	32317009	%0.12	1040887	%1.97	19003733	قيم جاهزة
%100	762974494	%100	828778309	%100	924989002	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

2- جانب الخصوم:

جدول (09) الميزانية المختصرة للسنوات (2015-2016-2017)

الوحدة: د.ج

الخصوم						السنوات البيان
2017		2016		2015		
النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	النسبة %	المبالغ	
%76.80	586030686	%71.20	590072862	%27.02	249924878	الأموال الخاصة
-	-	-	-	%20.94	193699785	خصوم غير متداولة
%23.20	176943807	%28.80	238705446	%52.04	481364339	خصوم متداولة
%100	762974494	%100	828778309	%100	924989002	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

ثانيا: تحليل الميزانية المختصرة(2015-2016-2017)

1- من خلال الأصول: نلاحظ أن نسبة الأصول الثابتة اكبر من الأصول المتداولة وهذا ما يدل على أن المؤسسة ذات نشاط إنتاجي.

من خلال دراستنا للميزانيات المالية المختصرة للسنوات(2015-2016-2017) يمكن لنا أن نوضح بأن الأصول تمثل:

الأصول الثابتة تمثل:	90.63% لسنة 2015
	95.27% لسنة 2016
	74.33% سنة 2017
وهي أكبر من الأصول المتداولة التي تمثل :	4.68% لسنة 2015
	2.37% لسنة 2016
	12.83% لسنة 2017

وهذا يدل على أن المؤسسة ذات نشاط إنتاجي كبير.

2- من جانب الخصوم:

نلاحظ أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة لسنة 2016 بنسبة 71.20% أما في سنة 2017 زادت النسبة إلى 76.80% مقارنة بسنة 2015 التي كانت مساوية إلى 27.02% لأن المؤسسة كانت في بداية نشاطها. أما فيما يخص الخصوم غير متداولة لسنة 2015 كانت نسبتها 20.94% مقارنة بالنسبة المدومة لكل من سنة 2016-2017 (انعدام الضرائب).

والخصوم المتداولة في سنة 2015 اعتمدت المؤسسة على الديون أكثر من الأموال الخاصة حيث ارتفعت هذه النسبة إلى 52.04% مقارنة بسنة 2016 التي انخفضت إلى 28.80% أما سنة 2017 انخفضت أكثر إلى 23.20% مما يدل على أن المؤسسة في سنة 2015 كانت تواجه صعوبة في تسديد الديون عند أجل استحقاقها لأن الخصوم المتداولة أكبر من الأموال الدائمة ليتحسن الوضع خلال سنتي 2016-2017.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة بريماتك.

انطلاقاً من الوثائق المحاسبية المقدمة سابقاً ، سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل و تقييم الاداء المالي لمؤسسة بريماتك باستخدام مؤشرات التوازن المالي و مختلف النسب المالية.

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة بريماتك.

سيتم في هذا المطلب تحليل الاداء المالي لمؤسسة بريماتك من خلال حساب مختلف انواع راس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل و كذا الخزينة الصافية

أولاً-تحليل رأس المال العامل (FR)

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل: الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

جدول رقم (10) حساب رأس المال العامل الصافي في السنوات الثلاث

الوحدة: د.ج

السنوات	2015	2016	2017
الأموال الدائمة	443624663	590072862	586030686
الأصول الثابتة	879528965	808691453	650660827
رأس المال العامل	(435904302)	(218618591)	(64630141)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة بريماتك.

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس مال العامل للسنوات الثلاث سالب هذا يدل على أن مؤسسة بريماتك قد غطت جزء من أصولها الثابتة طويلة الأجل بديون قصيرة الأجل فهي لا تمتلك هامش أمان وقد أخلت بشرط التوازن المالي للأداء.

من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

جدول رقم (11) حساب رأس المال العامل الصافي في السنوات الثلاث

الوحدة: د.ج

السنوات	2015	2016	2017
الأصول المتداولة	45460037	20086855	112313666
ديون قصيرة الأجل	481364339	238705446	176943807
رأس المال العامل	(435904302)	(218618591)	(64630141)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة بريماتك

## الفصل الثاني.....تحليل الاداء المالي لمؤسسة بريماتك

### التحليل:

تم حساب رأس المال العامل للمؤسسة خلال السنوات 2015-2016-2017 في المدى القصير من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي للمؤسسة وكان سالبا خلال السنوات الثلاث لأن الديون قصيرة الأجل كانت أكبر من الأصول المتداولة مما يدل على أن المؤسسة لا تعتمد على الديون طويلة الاجل.

حساب وتحليل أنواع رأس المال:

جدول رقم (12) أنواع رأس المال العامل في السنوات الثلاث.

الوحدة: د.ج

2017	2016	2015	السنوات/ الأنواع	
112313666	20086855	45460037	مجموع الأصول المتداولة	رأس المال العامل
112313666	20086855	45460037	رأس المال العامل الإجمالي	الإجمالي
586030686	590072862	249924878	الأموال الخاصة	رأس المال العامل
650660827	808691453	879528965	الأصول الثابتة	الخاص
(64630141)	(218618591)	(629604087)	رأس المال العامل الخاص	
0	0	193699785	الديون طويلة الأجل	رأس المال العامل
176943807	238705446	481364339	الديون قصيرة الأجل	الأجنبي
176943807	238705446	675064124	رأس المال العامل الأجنبي	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة بريماتك

### التحليل:

بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي.

- نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب للسنوات الثلاث وفي تفاوت من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى التفاوت في القيم القابلة للتحقيق.

بالنسبة لرأس المال العامل الخاص.

- نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سالب للسنوات الثلاث لأن الأصول الثابتة أكبر من الأموال الخاصة مما يدل على أن المؤسسة لا تعتمد على أموالها الخاصة لتمويل أصولها الثابتة ولا بد عليها اللجوء إلى الديون لتغطية الفرق.

بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي:

- نلاحظ أنه موجب خلال السنوات الثلاث مما يدل على أن المؤسسة تعتمد على الديون في نشاطها ويرجع هذا التفاوت في السنوات إلى تسديد الديون أو الفوائد.

## الفصل الثاني.....تحليل الاداء المالي لمؤسسة بريجاتك

ثانياً: احتياجات رأس المال العامل (BFR): ويتم حسابها كالتالي :

احتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال-القيماجاهزة) - (ديون قصيرة الأجل-السلفات المصرفية)

جدول (13) حساب الاحتياج رأس المال العامل للسنوات الثلاث(2015-2016-2017)

الوحدة: د.ج

البيان/السنوات	2015	2016	2017
الأصول المتداولة	45460037	20086855	112313666
قيم جاهزة	19003733	1040887	32317009
ديون قصيرة الأجل	481364339	238705446	176943807
السلفات المصرفية	00	00	00
الاحتياج في رأس المال العامل	(454908035)	(219659478)	(96947150)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل سالب خلال السنوات الثلاث وهذا يعني ان مؤسسة بريجاتك

ليست في حاجة إلى موارد خلال دورة الاستغلال فمواردها تفيض عن احتياجاتها ويعاب على الشركة أن الموارد الفائضة لم

تستخدم في تنشيط دورة الاستغلال

ثالثاً: حساب وتحليل الخزينة الصافية:

1- الخزينة الصافية= رأس المال العامل - احتياجات رأس مال العامل

2- الخزينة الصافية = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية (خزينة الخصوم)

جدول رقم (14) يوضح الخزينة الصافية (TN) للسنوات 2015-2016-2017

البيان/السنوات	العلاقة	2015	2016	2017
الخزينة الصافية من أعلى الميزانية	FRng-	(435904302)	(218618591)	(64630141)
	BFRng=Tn	(454908035)	(219659478)	(96947150)
	Tn	19003733	1040887	32317009
الخزينة الصافية من أسفل الميزانية	Et-RT=Tn	19003733	1040887	32317009
		00	00	00
	Tn	19003733	1040887	32317009

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

## الفصل الثاني.....تحليل الاداء المالي لمؤسسة بريماتك

### التحليل:

نلاحظ من الجدول أن رأس المال العامل سالب هو أكبر من الاحتياج في رأس مال العامل وبالتالي الخزينة موجبة وذلك خلال كل فترة الدراسة.

رغم أن كل من رأس مال العامل واحتياجات رأس مال العامل كانا سالبين إلا أن الخزينة كانت موجبة، فهذا قد لا يعبر عن سلامة المؤسسة خاصة إذا لم تكن المؤسسة بحاجة الى كل ذلك الفائض.  
المطلب الثاني: حساب والتحليل المالي بواسطة النسب المالية للمؤسسة بريماتك.

يتناول هذا المطلب محاولة لتحليل الاداء المالي للمؤسسة بريماتك من خلال حساب أهم النسب المالية المعروفة و مقارنتها بالنسب المعيارية و من ثم التعليق على النتائج و تحديد وضعية المؤسسة على ضوء ذلك.  
أولاً-اختبار نسب السيولة:

1-نسبة التداول: وتعبّر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} < 1$$

جدول رقم (15) حساب نسبة التداول للسنوات الثلاث.

الوحدة : د.ج

البيان/السنوات	2015	2016	2017
الأصول المتداولة	45460037	20086855	112313666
الخصوم المتداولة	481364339	238705446	176943807
نسبة التداول	%9.4	%8.4	%63

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

### التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول بالنسبة لسنة 2015 كانت نسبة التداول مساوية إلى 0.094 أقل من 1 وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية حرجة وعليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أما فيما يخص سنة 2016 و 2017 كانت النسب توحى بنفس الوضعية الحرجة حيث نلاحظ أن الخصوم المتداولة أكبر من الأصول المتداولة بمعنى أن نسبة السيولة ضئيلة لتسديد التزاماتها.  
2-نسب السيولة السريعة:

وتعبّر هذه النسبة على سرعة تحويل الأصول المتداولة إلى نقدية وذلك باستبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

الفصل الثاني.....تحليل الاداء المالي لمؤسسة بريماتك

جدول رقم(16) حساب السيولة السريعة للسنوات 2015-2016-2017

الوحدة: د.ج

2017	2016	2015	البيان / السنوات
112313666	20086855	45460037	الأصول الجارية
50222218	6029723	10548326	المخزون
176943807	238705446	481364339	الخصوم الجارية
%35	%5.8	%7	نسبة السيولة السريعة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسب السيولة السريعة خلال سنة 2015-2016 أقل من النسب المثلى التي تتراوح بين [0.3-0.5] ويعود هذا الانخفاض إلى ارتفاع قيمة مدينون آخرون مما يستوجب على المؤسسة أن تقوم بتسديد ديونها وهي وضعية حرجة أو أن هناك مبالغة في تسديد الديون في الآجال المحددة.

أما خلال سنة 2017 كانت نسبة مساوية إلى 0.35 مما يدل على أن المؤسسة لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة

الأجل.

3-نسبة السيولة الحالية:

تعبّر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بالسيولة التي تتوفر لديها.

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{خزينة الأصول}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

جدول رقم (17) حساب نسبة السيولة الحالية للسنوات الثلاث

الوحدة: د.ج

2017	2016	2015	البيان / السنوات
32317009	1040887	19003733	خزينة الأصول
176943807	238705446	481364339	الخصوم المتداولة
%18	0.4%	%3.9	نسبة السيولة الحالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية منخفضة خلال السنوات الثلاث وهذا راجع إلى وجود أموال معطلة

يجب إعادة تمويلها واستغلالها في استثمارات أو تسديد الديون طويلة أو متوسطة الأجل أي أنه إذا عجزت قيم الاستغلال

## الفصل الثاني..... تحليل الاداء المالي لمؤسسة بريماتك

المخزونات بكل أنواعها والقيم القابلة لتحقيق معا في التحول إلى سيولة، فإن القيم الجاهزة وحدها قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل والنسب التالية الخاصة بالسنوات 2015-2016-2017 على التوالي: 3.9%، 0.4%، 18%.

ثانياً: اختبار نسبة التمويل.

### 1-نسبة التمويل الدائم:

تمثل هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة الأصول الثابتة للمؤسسة.

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

### جدول رقم (18) حساب نسبة التمويل الدائم للسنوات الثلاث

الوحدة:د.ج

البيان/ السنوات	2015	2016	2017
الأموال الدائمة	443624663	590072862	586030686
الأموال الثابتة	879528965	808691453	650660827
نسبة التمويل الدائم	50%	72%	90%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

### التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم خلال سنوات الثلاث مما يدل على أن المؤسسة لا تمتلك هامشاً للأمان لأن الأموال الدائمة لا تغطي إلا نسبة 50%، 72%، 90% على التوالي في السنوات 2015-2016-2017 من الأصول الثابتة وعليه فالمؤسسة استخدمت جزء من الديون القصيرة الأجل في تمويل الأصول الثابتة وهذا معاكس لمبدأ الملائمة بين مدة حياة الأصول مع حياة الخصوم، وهذه النسبة تبين رأس المال العامل سالب.

### 2-نسبة التمويل الخاص

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الثابتة الأصول}}$$

## الفصل الثاني.....تحليل الاداء المالي لمؤسسة بريماتك

جدول رقم (19) حساب نسبة التمويل الخاص للسنوات الثلاث

الوحدة: د.ج

البيان / السنوات	2015	2016	2017
الأموال الخاصة	249924878	590072862	586030686
الأصول الثابتة	879528965	808691453	650660827
نسبة التمويل الخاص	%28	%72	%90

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

التحليل:

تبين النسبة ان الأموال الخاصة (مساهمات المؤسسة). بمفردها دون الاستعانة بالديون الطويلة الاجل سواء في شكل قروض أو سندات تغطي خلال سنة 2015-2016-2017 على التوالي 28%، 72%، 90% من الأصول الثابتة.

3-نسبة الاستقلالية المالية:

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون خلال الهيكل المالي للمؤسسة.

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون مجموع}}$$

جدول رقم (20) حساب نسب الاستقلالية المالية للسنوات الثلاث.

الوحدة: د.ج

البيان / السنوات	2015	2016	2017
الأموال الخاصة	249924878	590072862	586030686
مجموع الديون	481364339	238705446	176943807
نسبة الاستقلالية المالية	0.51	2.47	3.31

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن الأموال الخاصة أكبر من الديون وهذا يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا وبالتالي مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية خلال سنة 2016-2017 لكن بالنسبة لسنة 2015 كانت النسبة مساوية 51% مما يدل على اعتماد المؤسسة على الديون.

4-نسبة التمويل الخارجي:

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها.

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

## الفصل الثاني.....تحليل الاداء المالي لمؤسسة بريماتك

جدول رقم (21) حساب نسبة التمويل الخاص بالسنوات الثلاث

الوحدة: د.ج

البيان/السنوات	2015	2016	2017
مجموع الديون	675064124	238705446	176943807
مجموع الأموال	924989002	828778309	762974494
نسبة التمويل الخارجي	%72	%20	%23

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

التحليل:

من خلال النتائج نلاحظ سنة 2015 أن نسبة التمويل الخارجي كانت مرتفعة جدا 72% مما يدل على اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها بالاعتماد على الأموال الخارجية.

وفي سنة 2016 و 2017 تراجعت هذه النسبة إلى 20% و 23% على التوالي مما يدل على اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها على أموالها الخاصة على الاقتراض وذلك لانعدام الديون الطويلة الأجل والاعتماد على الديون قصيرة الأجل فقط. ثالثاً: اختيار نسب نشاط.

تستخدم هذه النسب في قياس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير أصولها ن خلال توزيع مواردها المالية.

1-معدل دوران مجموع الأصول: بحسب العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الاصول}}$$

جدول رقم (22) حساب معدل دوران الأصول للمؤسسة للسنوات الثلاث.

الوحدة: د.ج

البيان/السنوات	2015	2016	2017
رقم الأعمال	400070277	416150958	342680816
مجموع الأصول	924989002	828778309	762974494
معدل دوران مجموع الأصول	%43.25	%50.21	%44.91

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج

التحليل:

يقدر مجموع أصول المؤسسة بـ 0.4325 في 2015 هذا يعني أن كل دينار يستمر في هذه السنة بولد 0.4325 من المبيعات وهذا يدل على أن المؤسسة لم تشغل كل أصولها.

وكان معدل دوران مجموع الأصول لكل من سنة 2016-2017 على التوالي 0.5021-0.4491 حيث أن معدل دوران مجموع الأصول لسنة 2016 ارتفع إلى 0.5021 مما يدل على ارتفاع أداء المؤسسة خلال هذه السنة وكفاءتها في

## الفصل الثاني.....تحليل الاداء المالي لمؤسسة بريماتك

استغلال أصولها لينخفض قليلا خلا سنة 2017 إلى معدل 0.4491 ولتجنب هذا الانخفاض إما على المؤسسة القيام باستغلال كل أصولها أو تقوم ببيع جزء من أصولها غير مشغلة.

2-معدل دوران الأصول الثابتة: تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الثابتة الأصول}}$$

تستخدم هذه النسب في معرفة مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة في توليد المبيعات.

الجدول رقم (23) حساب معدل دوران الأصول للمؤسسة للسنوات الثلاث

الوحدة: د.ج

2017	2016	2015	البيان/ السنوات
342680816	416150958	400070277	رقم الأعمال
650660827	808691453	879528965	الأصول الثابتة
%52.66	%51.45	%45.48	مجموع الدوران مجموع الأصول الثابتة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج

التحليل:

هذا المعدل يقيس قدرة الأصول الثابتة على خط مبيعات فبالنسبة لسنة 2015 يقدر هذا المعدل بـ 0.4548 هذا يعني أن كل دينار في الأصول الثابتة يولد 0.4548 من المبيعات ليرتفع في سنة 2016-2017 على التوالي بنسبة 0.5145-0.5266 مما يدل على كفاءة الإدارة على استغلال أصولها الثابتة وارتفاع الأداء التشغيلي للمؤسسة.

3-معدل دوران الأصول المتداولة:

هذه النسبة تبين مدى نشاط الأصول المتداولة وقدرتها على توليد المبيعات.

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

جدول رقم (24) حساب معدل دوران الأصول المتداولة للسنوات الثلاثة

الوحدة: د.ج

2017	2016	2015	البيان/ السنوات
342680816	416150958	40070277	رقم الأعمال
112313666	200868055	45460037	الأصول المتداولة
3.05	2.07	8.80	معدل دوران الأصول المتداولة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج

## الفصل الثاني.....تحليل الاداء المالي لمؤسسة بريماتك

التحليل:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة المؤسسة على استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات فبالنسبة لـ 2015 كان معدل دوران الأصول المتداولة يقدر بـ 8.80 هذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول المتداولة في هذه السنة يولد 8.80 من المبيعات.

وفي سنة 2016 انخفض إلى أدنى مستوى مقارنة بالسنوات الثلاث ليصل في 2017 إلى 3.05 هذا يدل على أن المؤسسة لم تشغل بشك جيد أصولها المتداولة، مما يستوجب على إدارة المؤسسة تحسين تسيير قيم استغلال المؤسسة.

رابعاً: اختبار نسب المردودية:

1- المردودية الاقتصادية: Re تهم بمردودين الأصل الاقتصادي.

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة}}{\text{الأصل الاقتصادي}}$$

جدول رقم (25) حساب المردودية الاقتصادية للسنوات الثلاث

الوحدة: د.ج

البيان/ السنوات	2015	2016	2017
النتيجة العادية	51480647	47495066	46217145
مجموع الأصول الاقتصادية	924989002	828778309	762974494
المردودية الاقتصادية	%5.5	%5.7	%6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض نسب المردودين الاقتصاديين للسنوات الثلاث على التوالي حيث كل دينار مستثمر يولد 5.5 دينار من النتيجة الصافية بالنسبة لسنة 2015 وهذا يدل على أن نسبة المردودية الاقتصادية في المؤسسة ضعيفة هذا راجع لارتفاع الكبير لأصول المؤسسة مقارنة بنتيجة الاستغلال التي تحققها.

ولكن تحسنت قليلاً خلال سنتي 2016-2017. وهذا ما يدل على تحسن الأداء المالي للمؤسسة.

2- المردودية المالية:

تقيس الأداء المالي في المؤسسة ومدى مساهمة الأصول الخاصة في تكوين النتائج الصافية.

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

## الفصل الثاني.....تحليل الاداء المالي لمؤسسة بريماتك

### جدول رقم (26) حساب المرد ودية المالية للسنوات الثلاث

الوحدة: د.ج

البيان/السنوات	2015	2016	2017
النتيجة الصافية	41655530	38147984	37286027
الأصول الخاصة	249924878	590072862	586030686
المرد ودية المالية	%16.6	%6.4	%6.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن المرد ودية المالية للسنوات الثلاث في تفاوت حيث بلغت سنة 2015 نسبة 16.6% وهذا يدل على أن كل 1 دينار من الأموال الخاصة يولد (0.166 د.ج) من النتيجة المصرفية لينخفض خلال سنة 2016 إلى 6.4 % وفي سنة 2017 إلى 6.3% وهذا يدل على تدني مستوى التسيير الحسن للموارد المالية للمؤسسة وعدم كفاءة المؤسسة في استغلال الأموال الخاصة.

خامساً: اختيار نسب الربحية

1-العائد على المبيعات: هذه النسبة تقيس مدى الربحية التي تحققت على مبيعات المؤسسة وتكتب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}} = \text{العائد على المبيعات}$$

### جدول رقم (27) حساب العائد على المبيعات للسنوات الثلاث

الوحدة: د.ج

البيان/السنوات	2015	2016	2017
النتيجة الصافية	41655530	38147984	37286027
رقم الأعمال	400070277	416150958	342680816
العائد على المبيعات	10.41	9.16	10.88

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة العائد على المبيعات للسنوات الثلاث متقاربة إلى حد كبير نوعاً ما مما يدل على كفاءة المسيرين في تحسين رقم الأعمال وتخفيض التكاليف.

2-معدل العائد على حقوق الملكية:

يقيس هذا المعدل العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}} \times 100$$

جدول رقم (28) حساب معدل العائد على حقوق الملكية للسنوات الثلاث

الوحدة: د.ج

البيان/السنوات	2015	2016	2017
الأرباح الصافية	41655530	38147984	37286027
الأموال الخاصة	249924878	590072862	586030686
معدل العائد على حقوق الملكية	%16.66	%6.46	%6.36

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية لسنة 2015 كان مساويا إلى %16.66 مما يدل على أن المؤسسة ذات مستوى لا بأس به من الأداء، لينخفض إلى %6.46 - %6.63 بالنسبة لسنة 2016-2017 على التوالي مما تظهر هذه النتائج عدم كفاءة الإدارة في الحفاظ على الأداء الجيد للمؤسسة.

حيث أن كل 1 دينار من الأموال الخاصة يولد 0.166 د.ج من الأرباح الصافية لسنة 2015 وكذلك بالنسبة لسنة 2016-2017 كانت النسب متقاربة أي كل 1 د.ج من الأموال الخاصة يولد 0.6 د.ج من الأرباح الصافية.

3- معدل العائد على الاستثمار: يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

جدول رقم (29) حساب معدل العائد على الاستثمار للسنوات الثلاث

الوحدة: د.ج

البيان/السنوات	2015	2016	2017
الأرباح الصافية	41655530	38147984	37286027
مجموع الأصول	924989002	828778309	762974494
معدل العائد على الاستثمار	%4.5	%4.6	%4.8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج

التحليل:

من خلال الجدول تظهر النتائج التي تعبر عن معدل العائد على الاستثمار حيث أن كل 1 دينار مستثمر يولد 0.045 دينار جزائري من الأرباح الصافية في سنة 2015 وهي نسبة ضئيلة مقارنة بحجم الأصول وكذلك فيما يخص 2016 و 2017 تحسن في معدل العائد على الاستثمار لكن نسبته ضعيفة جدا مما يدل على عدم استغلال المؤسسة لأصولها بشكل جيد لذا يجب عليها التنازل عن بعض الأصول غير مشغلة لتجنب هذا الانخفاض.

لقد حاولنا في هذا الفصل من خلال دراستنا لتقييم الأداء المالي لمؤسسة بريماتك وذلك استناداً إلى الوثائق والمعلومات المقدمة من المؤسسة لسنوات الدراسة (2015-2016-2017).

والتي قمنا على أساسها بتطبيق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ونسب المردودية.

حيث أظهرت النتائج التي تم حسابها بالاعتماد على البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة (بريماتك) أن رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل سالبة مما يدل على الوضعية الحرجة لمؤسسة وذلك لأنها في بداية نشاطها، وعدم تحقيق ما حسب أمان، وخزينة موجبة وقد لا تعبر عن سلامة الشركة خاصة إذا لم تكن المؤسسة في حاجة إلى كل تلك القيمة الشاملة ومن خلال تحليل نسب نشاط المؤسسة بدل على أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها وأن هناك أصول زائدة لا حاجة للمؤسسة إليها ومن أجل ذلك يجب على المؤسسة التخلي عن الاستثمارات الزائدة.

خاتمة



من خلال دراستنا للجانب النظري والتطبيقي تبين لنا أن التحليل المالي ضروري لقياس أداء المؤسسة وتقييمه، كما أنه أداة علمية فعالة تمكن القائمين على المؤسسة ومختلف المتعاملين معها من مراقبة ومتابعة نشاطها كما تقدم مؤشرات أيضا فرصة لاكتشاف نقاط القوة والضعف وأسبابهما في المؤسسة، مما يسمح بتحسين مستويات الرقابة واتخاذ القرارات المالية الملائمة والعمل على تصحيح مختلف الانحرافات وتفادي مسبباتها وبالتالي ضمان عدم تكررها في المستقبل.

بالرغم من خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة أساسا بصغر الحجم وقلة الموارد المالية والبشرية، إلا أنه يمكنها الاستفادة من مختلف أدوات التحليل المالي في تقييم أدائها المالي وترشيد مختلف قراراتها المالية، خاصة وأنها تمتلك في الغالب المادة الأولية للتحليل والمتمثلة في القوائم المالية الرئيسية (الميزانية وجدول حسابات النتائج).

### 1- اختبار الفرضيات:

**اختبار الفرضية الأولى:** استنادا إلى ما تضمنه البحث في جانبه النظري، واستغلالا للدراسات السابقة يمكن الحكم على صحة الفرضية الأولى التي تؤكد إمكانية استخدام أدوات التحليل المالي المعرفة والمطبقة في المؤسسات الكبيرة واستغلالها في مجال تقييم وتحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**اختبار الفرضية الثانية:** استنادا لمختلف مؤشرات التوازن المالي المحسوبة انطلاقا من الوثائق الرسمية لمؤسسة بريماتك يمكن الحكم على صحة الفرضية الثانية والتي تؤكد أن المؤسسة تعيش وضعية مالية حرجية تعكس عجز المؤسسة عن استغلال بعض الموارد والأصول لتعظيم منفعتها، وبالتالي افتقارها لعنصر الفعالية.

**اختبار الفرضية الثالثة:** استنادا لمختلف النسب المالية المحسوبة (السيولة، التمويل، الاستقلالية، النشاط والمردودية) يمكن استنتاج صحة الفرضية الثالثة والتي تؤكد ضعف الأداء المالي للمؤسسة في عمومها.

**اختبار الفرضية العامة:** فرضية صحيحة اعتبار أن حساب مختلف المؤشرات المالية مكن من توضيح الوضعية المالية الحقيقية لمؤسسة بريماتك، كما تبين الاختلالات الواضحة في مختلف جوانب الأداء غياب الاهتمام بتقييم الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واتخاذ القرارات الملائمة على ضوء نتائجه.

### 2- النتائج: يمكن تلخيص وتبويب أهم النتائج المتوصل إليها في البحث كما يلي:

#### النتائج المرتبطة بالجانب النظري للبحث:

- التحليل المالي هو عملية معالجة للبيانات المالية للمؤسسة للحصول على معلومات تستعمل بعد ذلك في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات.

- أهمية القيام بتقييم الأداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي حتى يستطيع المحلل المالي تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

- استخدام مؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة يوضح لنا نقاط القوة ونقاط الضعف التي تساعد على اتخاذ القرارات.

- يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها المؤسسة.

- عملية تقييم الأداء المالي مهم لما يقدمه من معلومات الأطراف ذات الصلة مما يسمح بالحكم على فعالية وكفاءة المركز المالي.

- يهدف التحليل المالي إلى التعرف على مدى قدرة المؤسسة في تحقيق الأرباح التي تمكنها من الاستمرار والبقاء في السوق.
- مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من أهم الأدوات المستعملة في عملية تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

### النتائج المرتبطة بالجانب التطبيقي للبحث:

- رأس المال العامل سالب للسنوات محل الدراسة، أي أن المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها (أصولها الثابتة) باستخدام الموارد الدائمة كما أنه لا تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها ولم تحقق هامش أمان (لأنها في بداية نشاطها وبالتالي لا بد للمؤسسة من إعادة النظر في السياسة التمويلية والتي يمكن تفسير ذلك بكون المؤسسة ما زالت في بداية نشاطها.
- احتياجات رأس المال العامل سالبة للسنوات الثلاث محل الدراسة، مما يدل على أن مؤسسة بريماتك ليست في حاجة إلى موارد خلال دورة الاستغلال فمواردها تفيض عن احتياجاتها حيث يعاب على المؤسسة أنها لا تستغل مواردها الفائضة في تنشيط دورة الاستغلال.

- الخزينة موجبة رغم أن كل نتائج رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل سالبة مما قد لا يدل على سلامة الشركة خاصة إذا لم تكن المؤسسة في حاجة إلى تلك كل القيمة السائلة .
- بالنسبة للسيولة فالمؤسسة تحتفظ بقدر من السيولة رغم ضآلته .
- المؤسسة تمتعت باستقلالية تجاه دائنيها خلال سنتي (2016-2017) مما يسمح بالحصول على ديون إضافية.
- من خلال حساب نسب النشاط للمؤسسة تبين أن المؤسسة لم تشغل كل أصولها.

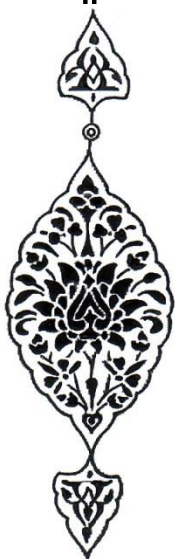
### 3- الاقتراحات والتوصيات.

- على المؤسسة أن تولي اهتماماً لعملية تقييم الأداء المالي وهذا الاكتشاف نقاط القوة والضعف في مركزها المالي لتحسينها ومواجهتها لاتخاذ القرارات.
- استغلال بعض الأصول والموارد في الخزينة.
- على المؤسسة الاعتماد على الديون الطويلة الأجل.
- على المؤسسة مراجعة فترة التحصيل والاستحقاق.
- على المؤسسة التنازل عن بعض الاستثمارات غير المستغلة.
- محاولة تخفيض التكاليف إلى أقل ما يمكن من خلال استخدام الأساليب الكمية، وكذا تطوير أنظمة التسيير لرفع مستوى الأداء المالي للمؤسسة.

### 4- آفاق الدراسة:

- أهمية التحليل المالي للمؤسسة بالنسبة للأطراف ذات المصلحة.
- تقييم الأداء المالي للمؤسسة المتوسطة والصغيرة.
- أثر مصداقية معلومات القوائم المالية في تقييم أداء المؤسسة.
- التحليل المالي وفق المعايير المحاسبية الحالية.
- دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي على مستوى المؤسسات المتوسطة والمصغرة.

# قائمة المراجع



- 1-أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.
- 2-إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- 3-بلعور سليمان، التسيير المالي، محاضرات وتطبيقات، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- 4-توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد... لعام جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004.
- 5-دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد الرابع، الجزائر، 2006.
- 6-الدكتور صادق الحسيني، التحليل المالي والمحاسبي، دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها، ط1، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1998.
- 7-سعد صادق مجيري، إدارة توازن الأداء، دار الثقافة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 8-السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، الرياض، 2000.
- 9-سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات -الاستثمار-التمويل-التحليل المالي-مدخل في التحليل واتخاذ القرارات، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 10-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.
- 11-عبد الحليم كراجة وعليربابعة وياسر السكران وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، ط2، دار صفاء، عمان، 2006.
- 12-عبد الستار الصباح وسعود العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 14-عبد الغفار حنيفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 15-عدنان تايه النعيمي و ارشيد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، اتجاهات معاصرة، دار الباروزي، العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 16-علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، مكتبة الرائد العملية، عمان، الأردن، 2002.
- 17-عيسى بولخوخ ومنصر داودي، تقنيات المحاسبة والتسيير، دار الهدى، 1997.
- 18-عيسى سهام وعيسى يونس، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص إدارة أعمال المؤسسة، علوم تسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2017/2016.
- 19-قراش محمد، دراسة العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة باستخدام معطيات بائل (2011-2014)، جامعة لونيبي، البليلة2، الجزائر.
- 20-مبارك لسوس، التسيير المالي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
- 21-مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج، ط1، الأردن، 2014.
- 22-مجيد الكرخي، مؤشرات الأداء الرئيسية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 23-محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 24-محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

- 25- محمود حمزة الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، بدون ذكر الطبعة، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2004.
- 26- مصطفى يوسف كافي، إدارة رأس المال العامل، ط1، ألف للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017.
- 27- مصطفى يوسف، إدارة الأداء، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- 28- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، مكتبة الجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011..
- 29- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن، 2011.
- 30- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، ط1 دار حامد، عمان، الأردن، 2009.
- 30- ناصر دادي عدون وعبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر.
- 31- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، ج1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
- 32- هيثم محمد الزعي، الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 33- يوسف مامش وناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، ط1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.
- ثانياً-المجلات والمقتنيات:**
- 34- محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، جامعة الوادي، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 06/05، ماي 2013.
- 35- عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي AFD، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة ورقلة وغرادية، العدد 2، 2014.
- 36- وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
- ثالثاً- الأطروحات والمذكرات:**
- 37- فروش عيسى، دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة عينية من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، 2016-2017.
- 38- أمين السيد أحمد لظفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 39- أوراغ وناسة، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان، القنطرة، بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.
- 40- بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات دراسة حالة المؤسسة الوطنية للإنتاج القنوات (KANAGHAZ) (2005-2008)، تخصص ، مذكرة ماجستير، قسم علوم، تخصص مالية مؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009.
- 41- جغام سعاد، بوقرة مسعودة، دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية، دراسة حالة تعاونية الحبوب والخضر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017/2018.

42- سميحة سعادة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات باستخدام جدول تدفقات الخزينة، دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير بورقلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم علوم المالية والحاسبة، تخصص مالية ومؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.

43- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل، بيسكرة (2000-2002)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بيسكرة، (2001-2002).

44- عائشة بلعالي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تيموشنت (2013-2014-2015)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس المهني، التخصص محاسبة ومالية، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.

45- عيمر عبد القادر وعلاوي محمد، دور التحليل المالي في تحقيق الوضعية المالية للمؤسسة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP خلال الفترة 2012-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس مهني، قسم مناجمت، تخصص محاسبة ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.

46- منير شاكر محمد وإسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

47- موحى إلياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والحاسبية، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بيسكرة، 2014-2015.

48- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، العلمة، سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

#### رابعاً-القوانين والمراسيم:

49- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429هـ الموافق لـ 26 مايو سنة 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27، المادة 33.

50- القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق لـ 10 يناير 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، بتاريخ 11 يناير 2017.

#### المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Benoit Ndizambo, L'évaluation performance : Aspects conceptuels : Séminairesur, L'évaluation de la performance le développement de secteur public ; Banjul (Gambie) 26-30 Mai 2003.
- 2- Chantal Bussart, Analyse financière, 3<sup>ème</sup> édition, France, 2005.
- 3- Jean. Michel Delaveau, Guide de la gestion financière des établissements sociaux et médico-sociaux, Dunord, Paris, 1999.

# الملاحق



## الملحق رقم 01

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION	N.I.F 0 0 0 4 2 8 0 4 9 0 0 0 9 4 3
Désignation de l'entreprise:	EURL BRIMATEC
Activité:	FABRICATION INDUSTRIELLE DE PROD.ARGILE
Adresse:	EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA

Exercice clos le 31/12/15

## BILAN (ACTIF)

ACTIF	2015			2014
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	89 000	47 466	41 533	59 333
Immobilisations corporelles				
Terrains	8 400 000		8 400 000	8 400 000
Bâtiments	204 268 951	43 847 014	160 421 937	170 635 384
Autres immobilisations corporelles	1 178 469 621	467 804 126	710 665 494	845 072 819
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>1 391 227 572</b>	<b>511 698 607</b>	<b>879 528 965</b>	<b>1 024 167 537</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
Stocks et encours	10 548 326		10 548 326	18 563 416
Créances et emplois assimilés				
Clients	479 920		479 920	5 495 148
Autres débiteurs	7 506 355		7 506 355	356 293
Impôts et assimilés	7 921 701		7 921 701	
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	19 003 733		19 003 733	7 547 704
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>45 460 037</b>		<b>45 460 037</b>	<b>31 962 563</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>1 436 687 609</b>	<b>511 698 607</b>	<b>924 989 002</b>	<b>1 056 130 100</b>

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 4 2 8 0 4 9 0 0 0 9 4 3

Désignation de l'entreprise: EURL BRIMATEC

Activité: FABRICATION INDUSTRIELLE DE PROD.ARGILE

Adresse: EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA

Exercice clos le

31/12/15

## BILAN (PASSIF)

	2015	2014
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis	140 086 000	140 086 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	24 679 976	24 679 976
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	41 655 530	43 503 371
Autres capitaux propres - Report à nouveau	43 503 371	
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	<b>249 924 878</b>	<b>208 269 348</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financières	193 699 785	387 399 570
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>	<b>193 699 785</b>	<b>387 399 570</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	57 922 685	8 409 986
Impôts	14 928 778	4 189 457
Autres dettes	408 512 875	447 861 737
Trésorerie passif		
<b>TOTAL III</b>	<b>481 364 339</b>	<b>460 461 182</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>924 989 002</b>	<b>1 056 130 100</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## الملحق 02

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 4 2 8 0 4 9 0 0 0 9 4 3

Désignation de l'entreprise: EURL BRIMATEC O.DERRADJ

Activité: FABRICATION INDUSTRIELLE DE PROD.ARGILE

Adresse: EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA

Exercice clos le 31/12/16

## BILAN (ACTIF)

ACTIF	2016			2015
	Montants Bruts	Amortissements, Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	178 000	66 750	111 250	41 533
Immobilisations corporelles				
Terrains	8 400 000		8 400 000	8 400 000
Bâtiments	204 268 951	54 060 461	150 208 489	160 421 937
Autres immobilisations corporelles	1 181 548 506	592 810 234	588 738 271	710 665 494
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
Comptes de liaison	61 233 441		61 233 441	
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>1 455 628 899</b>	<b>646 937 446</b>	<b>808 691 453</b>	<b>879 528 965</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
Stocks et encours	6 029 723		6 029 723	10 548 326
Créances et emplois assimilés				
Clients	120 627		120 627	479 920
Autres débiteurs	4 053 012		4 053 012	7 506 355
Impôts et assimilés	8 842 605		8 842 605	7 921 701
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1 040 887		1 040 887	19 003 733
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>20 086 855</b>		<b>20 086 855</b>	<b>45 460 037</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>1 475 715 755</b>	<b>646 937 446</b>	<b>828 778 309</b>	<b>924 989 002</b>

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 4 2 8 0 4 9 0 0 0 9 4 3

Désignation de l'entreprise: EURL BRIMATEC O.DERRADJ

Activité: FABRICATION INDUSTRIELLE DE PROD.ARGILE

Adresse: EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA

Exercice clos le 31/12/16

**BILAN (PASSIF)**

	2016	2015
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis	465 000 000	140 086 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	1 765 976	24 679 976
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	38 147 984	41 655 530
Autres capitaux propres - Report à nouveau	* 85 158 902	43 503 371
<b>Part de la société consolidante (1)</b>		
<b>Part des minoritaires (1)</b>		
<b>TOTAL I</b>	<b>590 072 862</b>	<b>249 924 878</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financières		193 699 785
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>		<b>193 699 785</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	20 806 369	57 922 685
Impôts	13 899 076	14 928 778
Autres dettes	203 999 999	408 512 875
Trésorerie passif		
<b>TOTAL III</b>	<b>238 705 446</b>	<b>481 364 339</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>828 778 309</b>	<b>924 989 002</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## الملحق 03

<b>IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION</b>	N.I.F 0 0 0 4 2 8 0 4 9 0 0 0 9 4 3
Désignation de l'entreprise:	EURL BRIMATEC O.DERRADJ
Activité:	FABRICATION INDUSTRIELLE DE PROD.ARGILE
Adresse:	EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA

Exercice clos le 31/12/17

## BILAN (ACTIF)

ACTIF	2017			2016
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	178,000	102,350	75,650	111,250
Immobilisations corporelles				
Terrains	8,400,000		8,400,000	8,400,000
Bâtiments	204,268,951	64,273,909	139,995,041	150,208,489
Autres immobilisations corporelles	1,181,548,506	704,028,467	477,520,039	588,738,271
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
Comptes de liaison	24,670,096		24,670,096	61,233,441
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>1,419,065,554</b>	<b>768,404,726</b>	<b>650,660,827</b>	<b>808,691,453</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
Stocks et encours	50,222,218		50,222,218	6,029,723
Créances et emplois assimilés				
Clients	19,284,467		19,284,467	120,627
Autres débiteurs	2,043,307		2,043,307	4,053,012
Impôts et assimilés	8,446,664		8,446,664	8,842,605
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	32,317,009		32,317,009	1,040,887
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>112,313,666</b>		<b>112,313,666</b>	<b>20,086,855</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>1,531,379,220</b>	<b>768,404,726</b>	<b>762,974,494</b>	<b>828,778,309</b>

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 4 2 8 0 4 9 0 0 0 9 4 3

Désignation de l'entreprise: EURL BRIMATEC O.DERRADJ

Activité: FABRICATION INDUSTRIELLE DE PROD.ARGILE

Adresse: EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA

Exercice clos le 31/12/17

## BILAN (PASSIF)

	2017	2016
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis	465,000,000	465,000,000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	3,941,144	1,765,976
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	37,286,027	38,147,984
Autres capitaux propres - Report à nouveau	79,803,514	85,158,902
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	<b>586,030,686</b>	<b>590,072,862</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>		
<b>PASSIFS COURANTS:</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	26,580,573	20,806,369
Impôts	12,660,827	13,899,076
Autres dettes	137,702,407	203,999,999
Trésorerie passif		
<b>TOTAL III</b>	<b>176,943,807</b>	<b>238,705,446</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>762,974,494</b>	<b>828,778,309</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## الملحق 04

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 4 2 8 0 4 9 0 0 0 9 4 3

Désignation de l'entreprise: EURL BRIMATEC

Activité: FABRICATION INDUSTRIELLE DE PROD.ARGILE

Adresse: EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA

Exercice du 01/01/15 au 31/12/15

## COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2015		2014	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue				
Produits fabriqués		400 070 277		411 386 790
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		400 070 277		411 386 790
Production stockée ou déstockée	112 480		775 537	
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		399 957 797		410 611 252
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	4 821 305		5 836 680	
Autres approvisionnements	87 971 741		99 638 461	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	37 946 911		43 523 935	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs				
Sous-traitance générale				
Locations			18 000	
Entretien, réparations et maintenance	8 000			
Primes d'assurances	1 443 728		1 731 387	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	719 200		782 000	
Publicité	24 110		9 710	
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services	746 988		355 345	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	133 681 985		151 895 519	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		266 275 812		258 715 733
Charges de personnel	49 875 156		44 450 533	

... la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 4 2 8 0 4 9 0 0 0 9 4 3

Désignation de l'entreprise: EURL BRIMATEC

Activité: FABRICATION INDUSTRIELLE DE PROD.ARGILE

Adresse: EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA

Exercice du 01/01/15 au 31/12/15

## COMPTÉ DE RESULTAT ..../.

RUBRIQUES	2015		2014	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Impôts et taxes et versements assimilés	5 915 674		871 647	
<b>IV-Excédent brut d'exploitation</b>		210 484 981		213 393 552
Autres produits opérationnels		138 869		15 073
Autres charges opérationnelles	563 129		196 801	
Dotations aux amortissements	142 077 792		143 298 099	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
<b>V-Résultat opérationnel</b>		67 982 929		69 913 724
Produits financiers		596 313		772 964
Charges financières	17 098 596		27 183 317	
<b>VI-Résultat financier</b>	16 502 282		26 410 353	
<b>VII-Résultat ordinaire (V+VI)</b>		51 480 647		43 503 371
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
<b>VIII-Résultat extraordinaire</b>				
Impôts exigibles sur résultats	9 825 117			
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
<b>IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		41 655 530		43 503 371

(\*) A détailler sur état annexe à joindre

## الملحق 05

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 4 2 8 0 4 9 0 0 0 9 4 3

Désignation de l'entreprise: EURL BRIMATEC O.DERRADJ

Activité: FABRICATION INDUSTRIELLE DE PROD.ARGILE

Adresse: EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA

Exercice du 01/01/16 au 31/12/16

## COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2016		2015	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués		416 150 958		400 070 277
Production vendue				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		416 150 958		400 070 277
Production stockée ou déstockée		824 313	112 480	
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
<b>I-Production de l'exercice</b>		<b>416 975 271</b>		<b>399 957 797</b>
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	5 839 096		4 821 305	
Autres approvisionnements	100 537 156		87 971 741	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	43 773 993		37 946 911	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations				
Services				
Entretien, réparations et maintenance			8 000	
Primes d'assurances	1 579 912		1 443 728	
extérieurs				
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	850 423		719 200	
Publicité	24 110		24 110	
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services	1 417 679		746 988	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
<b>II-Consommations de l'exercice</b>	<b>154 022 372</b>		<b>133 681 985</b>	
<b>III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)</b>		<b>262 952 899</b>		<b>266 275 812</b>
Charges de personnel	64 838 136		49 875 156	
Impôts et taxes et versements assimilés	10 855 136		5 915 674	
<b>IV-Excédent brut d'exploitation</b>		<b>187 259 627</b>		<b>210 484 981</b>
Autres produits opérationnels		3 544 559		138 869
Autres charges opérationnelles	1 516 787		563 129	
Dotations aux amortissements	135 249 908		142 077 792	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				

... la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 0 4 2 8 0 4 9 0 0 0 9 4 3

Désignation de l'entreprise: EURL BRIMATEC O.DERRADJ

Activité: FABRICATION INDUSTRIELLE DE PROD.ARGILE

Adresse: EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA

Exercice du 01/01/16 au 31/12/16

## COMpte DE RESULTAT ..I..

RUBRIQUES	2016		2015	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
V-Résultat opérationnel		54 037 490		67 982 929
Produits financiers		80 269		596 313
Charges financières	6 622 693		17 098 596	
VI-Résultat financier	6 542 423		16 502 282	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		47 495 066		51 480 647
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	9 347 082		9 825 117	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		38 147 984		41 655 530

(\*) A détailler sur état annexe à joindre

## الملحق 06

<b>IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION</b>	N.I.F 0 0 0 4 2 8 0 4 9 0 0 0 9 4 3		
Désignation de l'entreprise:	EURL BRIMATEC O.DERRADJ		
Activité:	FABRICATION INDUSTRIELLE DE PROD.ARGILE		
Adresse:	EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA		
Exercice du	01/01/17	au	31/12/17

## COMPTES DE RESULTAT

RUBRIQUES	2017		2016	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue				
Produits fabriqués		342,680,816		416,150,958
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		342,680,816		416,150,958
Production stockée ou déstockée	808,225			824,313
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
<b>I-Production de l'exercice</b>		<b>341,872,591</b>		<b>416,975,271</b>
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	4,190,644		5,839,096	
Autres approvisionnements	39,539,219		100,537,156	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	46,128,411		43,773,993	
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs				
Sous-traitance générale				
Locations	4,993,500			
Entretien, réparations et maintenance				
Primes d'assurances	1,272,685		1,579,912	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	612,926		850,423	
Publicité	30,110		24,110	
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services	1,070,208		1,417,679	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
<b>II-Consommations de l'exercice</b>	<b>97,837,705</b>		<b>154,022,372</b>	
<b>III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)</b>		<b>244,034,886</b>		<b>262,952,899</b>
Charges de personnel	69,647,178		64,838,136	

.. la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 4 2 8 0 4 9 0 0 0 9 4 3

Désignation de l'entreprise: EURL BRIMATEC O.DERRADJ

Activité: FABRICATION INDUSTRIELLE DE PROD.ARGILE

Adresse: EL DJORF OULED DERRADJ M'SILA

Exercice du 01/01/17 au 31/12/17

## COMpte DE RESULTAT ..J..

RUBRIQUES	2017		2016	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Impôts et taxes et versements assimilés	6,144,501		10,855,136	
<b>IV-Excédent brut d'exploitation</b>		168,243,206		187,259,627
Autres produits opérationnels		925		3,544,559
Autres charges opérationnelles	1,185,125		1,516,787	
Dotations aux amortissements	121,467,280		135,249,908	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
<b>V-Résultat opérationnel</b>		45,591,726		54,037,490
Produits financiers		707,815		80,269
Charges financières	82,396		6,622,693	
<b>VI-Résultat financier</b>		625,418	6,542,423	
<b>VII-Résultat ordinaire (V+VI)</b>		46,217,145		47,495,066
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
<b>VIII-Résultat extraordinaire</b>				
Impôts exigibles sur résultats	8,931,118		9,347,082	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
<b>IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		37,286,027		38,147,984

(\*) A détailler sur état annexe à joindre

## ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأداء المالي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة وكذلك إبراز أهمية التحليل المالي، الذي يعتبر عنصراً أساسياً في عملية تقييم الأداء المالي، وتم إسقاط هذه الدراسة على واحدة من المؤسسات المتوسطة الحجم (مؤسسة بريماتك) بولاية المسيلة خلال الفترة (2015-2016-2017)، وذلك باعتماد على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، حيث تم اختبار مدى كفاءة الأداء المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بريماتك باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ونسب المردودية.

التحليل المالي هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات الصائبة.

بعد إجراء تقييم لمؤسسة بريماتك، وجدنا أن المؤسسة لا تمتلك هامش أمان وذلك بتحقيق رأس مال عامل سالب ولم تستغل مواردها خلال دورة الاستغلال يدل على عدم كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها وضعف أدائها المالي.

**الكلمات المفتاحية:** الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، التحليل المالي، مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية.

## Abstract

This study aims to analyze the financial performance of SMEs and to highlight the importance of financial analysis, which is an essential element in the financial performance assessment process. This study was dropped on a small and medium-sized enterprise (BRIMATEC) in the wilaya of M'sila during the period 2015-2016-2017. The financial statements represented in the financial budget and results table. The efficiency of the financial performance of the small and medium enterprises was examined by using the indicators of financial balance and the ratios of the financial ratios of profitability.

Financial analysis is the analysis or extraction of a set of indicators on economic project activity that contributes to determining the importance and characteristics of operational and financial activities and other sources so that these indicators can then be used to assess the performance of the institution with a view to making the right decisions.

After conducting an evaluation of the Enterprise BRIMATEC, we found that they does not have a margin of safety by achieving a high capital and not utilizing its resources during the exploitation cycle , this result indicates the inefficiency of the institution in exploiting its resources and the poor performance of the foundation in your company.

**Keywords:** financial performance, financial performance assessment, financial analysis, financial balance indicators, financial ratios.